

في وصف مصر

مقدمة

شهد شهر يوليو 2002 بدايات توجه الحكومة المصرية نحو التخطيط بالمشاركة. أي مشاركة الحكومة و القطاع الخاص في تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية الخمسية. وفق أدوار محددة لكل منهما تم الاتفاق عليها و رسم حدودها و معالمها بحسب ما أكده كل من وزيرى التخطيط و المالية.

و يعرف أسلوب التخطيط بالمشاركة - أيضاً - بالتخطيط التأشيرى. هذا النوع من التخطيط الذي عُرف في الدول الرأسمالية التي تعتمد في تسيير أمورها الاقتصادية على آليات السوق والتوجيه غير المباشر للقطاع الخاص. باعتباره اللاعب الرئيسي. ويتوقف دور جهاز التخطيط في مثل هذا النوع من التخطيط. على إعداد خطة شاملة ومتناسقة وتقديمها إلى صانعي القرار للاسترشاد بها عند إصدار القرارات لتكون متسقة مع الأهداف التي تتضمنها الخطة المتبعة. بهدف وضع صورة متكاملة أمام الأطراف الفاعلة (القطاع العام والقطاع الخاص) لتبصيرهم بما قد يحدث في ظل اقتراحات معينة وطرح الخيارات الممكنة أمامهم دون إلزامهم بمسار معين.⁽¹⁾

ولا يتناسب ذلك النوع من التخطيط مع واقع المجتمعات النامية - و من بينها مصر- حيث يتعايش فيها قطاع حكومي جنباً إلى جنب مع قطاع عام وقطاع خاص محلي وقطاع خاص أجنبي وقطاع

1 - أنظر د. محمد فتحي قاسم، منشورة على الرابط:
<http://www.eduplanning.org/review.php?id=126>

تعاوني. كما يتعايش فيها قطاع نظامي جنباً إلى جنب مع قطاع غير نظامي واسع النطاق وتتجاوز فيه أنماط إنتاج حديثة مع أنماط إنتاج تقليدية وشبه تقليدية تتباين معها أنماط التنظيم والإدارة والسلوك. وفي العادة فإن سلطة الإلزام بتحقيق أهداف الخطة تكون مقصورة في التطبيق على القطاع الحكومي والقطاع العام فقط. أما القطاع الخاص والتعاوني فلا تملك أجهزة التخطيط ولا السلطة الحكومية إزاءه سوى أعمال وسائل الترغيب والإغراء مثل: بعض التيسيرات كالضرائب والحماية الجمركية وغيرها. بالإضافة إلى بعض الإجراءات الإدارية. و يمكن تعريف التخطيط التأشيري على أنه النسق الذي في ظله تصدر الحكومة خطة أو خطط اقتصادية واجتماعية تبين دور كل من القطاع العام و القطاع الخاص في تحقيق الأهداف التي يصبو إليها المجتمع مع الاعتماد في التنفيذ بصورة أكبر على القطاع الخاص مع إبراز الأنشطة التي تدفع التنمية المستدامة بمعدلات أسرع. علماً بأن أدوات السياسة الاقتصادية التي سوف تستخدم و نوع الحوافز التي سوف تقدم للأنشطة المرغوب في تشجيعها ليس لها أولوية اجتماعية أو اقتصادية. بمعنى أن النمو - في حال تحقيقه - سوف يستفيد منه في المقام الأول أصحاب المشروعات الخاصة. مع إمكانية الاستفادة شرائح أخرى من المجتمع. إلا أن ذلك الفرض الأخير ليس ضرورياً. خصوصاً في ظل معدلات الأداء المتواضعة من جانب الدولة.

يحاول هذا التقرير إلقاء الضوء على هذه التجربة التي بدأت مع خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية الخامسة 2002/2007. بهدف تقييم ذلك النوع من التخطيط من خلال مخرجات تلك الخطة مقارنة بأهدافها. مع التركيز على تحليل ميزانيتها. ومدى تأثير الحقوق الاقتصادية الاجتماعية بهذا النوع من التخطيط و ذلك النمط من الإنفاق.

و ينقسم التقرير إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول يتناول خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية

الخامسة كما طرحتها الحكومة - ممثلة في وزيرى التخطيط و المالية
- على مجلس الشعب. فى حين يتناول الفصل الثانى مناقشات
أعضاء المجلس و رؤاهم حول تلك الخطة. بينما يتناول الفصل الثالث
بالتحليل ميزانية الخطة و تأثيرها على الحقوق الاقتصادية الاجتماعية
من خلال سياسات الإنفاق العام المتبعة.

اعتمد الباحثون فى هذا التقرير على تحليل مضابط مجلس
الشعب المصرى خلال الفترة التى يتناولها البحث 2002/2007 .
بالإضافة إلى مجلدات الموازنة العامة التى تصدرها وزارة المالية
المصرية. فضلاً عن عدد من الوثائق الصادرة عن وزارتي التخطيط -
آنذاك - و التنمية الاقتصادية لاحقاً.

قام بإعداد هذا التقرير كل من: أحمد الحويط. مدير برنامج « حقوق
و موازنات » بمرصد الموازنة العامة و حقوق الإنسان. أحمد فتحي عبد
الفتاح الباحث بالبرنامج. بينما قام حلمى الراوى - المدير التنفيذى
للمرصد - بتحرير التقرير و إعدادة للنشر.

جاء هذا التقرير ثمرة تعاون مع مؤسسة الوقفية الوطنية
بالولايات المتحدة الأمريكية. فلها من فريق العمل بالمرصد كل الشكر
و التقدير. فلولاً هذا الدعم ما كان إنتاج هذا التقرير ممكناً.

الفصل الأول

خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية 2002/2007

استهل السيد وزير التخطيط بيانه أمام مجلس الشعب بالتأكيد على أن هذه الخطة « حلقة من سلسلة متصلة من الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تمثل استمرارا بغير انقطاع لأحد أهم إنجازات الرئيس مبارك لبناء رؤية شاملة لتحديث ونهضة مصر خلال العقدين القادمين وهي محاولة جادة لبلورة دور التخطيط في ظل اقتصاديات السوق»⁽²⁾.

و كان السيد وزير المالية قد أشار في بيانه إلى أن الخطط السابقة لم تحقق المرجو منها حيث لم تنمو الموارد العامة (الموارد السيادية بشكل محدد) بنفس نسب النمو في الإنفاق العام.⁽³⁾

و كشف السيد الوزير [التخطيط] النقاب عن المشاركة الكاملة للقطاع الخاص. ليس فقط في وضع ملامح الخطة ولكن أيضا في الحوار والاتفاق على الأهداف وتوزيع الأدوار بين الحكومة و القطاع الخاص (شركاء التنمية) بوصف ذلك أحد آليات التخطيط بالمشاركة.

2 - بيان السيد وزير التخطيط عن مشروع الخطة الخمسية 2002/2007 وعامها الأول 2002/2003 . مجلس الشعب. الفصل التشريعي الثامن. دور الانعقاد الثاني. مضبطة الجلسة 76 - ص 11 بتاريخ 19 مايو 2002

3 - بيان السيد وزير المالية عن مشروع الخطة الخمسية 2002/2007 وعامها الأول 2002/2003 . المرجع السابق ص 3

أولاً - تقييم الخطة الرابعة (1997/1998 - 2001/2002):

قدم الوزير تقييماً للخطة الرابعة (1997/1998 - 2001/2002) على النحو التالي:

الاقتصاد الكلى:

سجلت معدلات النمو الاقتصادي اتجاهها نحو الانخفاض من سنة لأخرى فقد بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلى حوالى 4.5% بالمقارنة بالمستهدف 7% . و تراجع قيمة الاستثمارات المنفذة - كنسبة إلى الناتج المحلى - بنحو 21% عام 97/98 إلى حوالى 16.9 % عام 2001/2002 ما يعنى انخفاضا قدره 4.1% الأمر الذي يفسر انخفاض معدلات النمو الاقتصادي. تم توزيع تلك الاستثمارات بنسب متفاوتة على أقاليم الجمهورية. على سبيل المثال حصل إقليم القاهرة الكبرى على نسبة 32% من جملة الاستثمارات الحكومية البالغة 111 مليار جنيها. في حين حصل صعيد مصر على 23.5% فقط. كما استهدفت الخطة تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .⁽⁴⁾ ولكن بلغ العجز في نهاية الخطة 7.8 مليار جنيه بنسبة 2.6% من الناتج المحلى الإجمالي.

الحقوق الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية:

- الحق في التعليم،

بلغت الاستثمارات العامة في مجال الخدمات التعليمية التي تم تنفيذها نحو 15.6 مليار جنيها بما يساوى 13 ضعفا بالنسبة للخطة الأولى 1982/1987 . و ارتفع الإنفاق على التعليم من 3.2 % إلى حوالى 5% من الناتج المحلى الإجمالي وترجم ذلك إلى زيادة عدد المدارس بنحو 4688 مدرسة كما زاد عدد الجامعات⁽⁵⁾ . و ارتفع معدل الالتحاق

4 - المؤشر الذي يقيس المقدرة المالية للدولة. و ينقسم إلى الميزان التجاري. الميزان الخدمي. و المعاملات الجارية.

5 - تم تقسيم عدد كبير من المدارس القائمة إلى مدرستين مع تغيير الاسم كما تم تحويل فروع الجامعات في الأقاليم إلى جامعات مستقلة بالإضافة إلى تسهيل إنشاء الجامعات الخاصة غير المجانية.

بالتعليم قبل الجامعي إلى 91.5% وفي مرحلة التعليم العالي إلى حوالي 24% .

- الحق في الصحة؛

بلغت الاستثمارات المنفذة في مجال الصحة خلال الخطة الرابعة حوالي 12.4 مليار وهو ما يساوي 14 ضعفا لما نفذ في هذا المجال خلال الخطة الخمسية الأولى وقد أنعكس ذلك على المؤشرات الخاصة بهذه الخدمات على النحو التالي :

- بلغت نسبة الأطفال الذين تم تطعيمهم 99% .
- وصلت تغطية خدمات رعاية الحوامل إلى 67% .
- ارتفع عدد المؤمن عليهم صحيا من 23.3 مليون إلى 28.5 مليون.
- زاد عدد المنتفعين من العلاج على نفقة الدولة من 69.5 ألف إلى 591 ألف منتفعا بتكلفة حوالي 1200 مليون جنيها.

- الحق في العمل؛

ارتفعت قوة العمل والتشغيل بحوالي 2.4 مليون لتبلغ 19.7 مليون بمعدل 2.6% سنويا. و كانت الخطة قد استهدفت تخفيض معدل البطالة من 8.8% عام 96/97 إلى 7.3% عام 2001/2002 إلا أن تباطؤ الاقتصاد وعدم مرونة سوق العمل أدت إلى ارتفاع معدل البطالة إلى حوالي 9% عام 2001.

و على صعيد المرافق العامة و البنية الأساسية: فقد تم رفع طاقات مياه الشرب وزيادة أطوال شبكات المياه وارتفاع الطاقة الاستيعابية المتاحة لمحطات الصرف الصحي وكذلك محطات التنقية.

ثانياً - تحديات التنمية ومبررات فشل الخطة الرابعة:

بعد أن قام وزير التخطيط بإعلان المؤشرات السابقة، أبرز أن هناك عدداً من التحديات التي تواجه جهود التنمية و التي ينبغي مواجهتها

خلال تنفيذ الخطة القادمة. تمثلت هذه التحديات في:

1 - ضرورة زيادة معدلات الادخار:

حيث تستهدف الخطة الخامسة زيادة معدلات الادخار من 12% (من الناتج المحلي الإجمالي) عام الخطة الأول إلى 17% في عامها الأخير. وذلك من أجل تمويل استثمارات الخطة وقد تم تشكيل لجنة وزارية لدراسة وتحديد سبل تعبئة الموارد المحلية وزيادة المدخرات.

ما يعنى أن الحكومة ليست لديها رؤية واضحة أو سياسات محددة لتنمية الموارد أو جذب الاستثمارات لتنفيذ مشروعات الخطة وإنما تعتمد على مدخرات وودائع المواطنين. وهو ما يعنى مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في طلب القروض. الأمر الذي ينعكس بدوره على قدرة القطاع الخاص في النفاذ إلى تلك المدخرات لتمويل حصته من استثمارات الخطة.⁽⁶⁾

2 - تخفيض العجز في ميزان المدفوعات:

تستهدف الخطة الخامسة تضيق الفجوة بين الواردات والصادرات من السلع والخدمات من نحو 25.2 مليار جنيه عام 2001/2002 إلى حوالي 13 مليار جنيه في العام الأخير من الخطة الخامسة. ولتحقيق ذلك تستهدف الخطة زيادة الصادرات بنسبة 12% سنوياً. بينما تزايد الواردات بحوالي 5 إلى 6% سنوياً.

و كما هو معروف. فإن قضية توازن الميزان التجاري و ضرورة زيادة الصادرات عن الواردات من أجل تحقيق فائض يضاف إلى الناتج المحلي الإجمالي. هي القضية التي فشلت كافة الحكومات المتعاقبة في صياغة سياسات اقتصادية محددة تؤدي حتى إلى مستوى التوازن.

3 - أهمية الارتفاع بمستويات الإنتاجية:

لابد من رفع إنتاجية عناصر الإنتاج (العمل ، الأرض ، رأس المال و التنظيم أو الإدارة) و ذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة

6 - البنك الأهلي المصري. الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2005/2006. النشرة الاقتصادية - العدد الثاني 2005.

منها. لأن ذلك ما يميز المجتمعات ذات النمو السريع عن غيرها من المجتمعات.

و لم يحدد السيد الوزير ما هي الإجراءات أو البرامج التي ستتبعها الحكومة لإدارة المخزون مثلاً بهدف الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، أو أية إجراءات أخرى لرفع الإنتاجية.

4 - توسيع قاعدة رأس المال البشرى وتطوير القدرات البشرية:

من منطلق أن برامج التحديث تركز على العنصر البشرى ليصبح من الضروري تحقيق الاستيعاب الكامل لكل الأطفال والشباب في مراحل التعليم قبل الجامعي، و الارتقاء بجودة العملية التعليمية بالتطوير المستمر وكذلك تنمية القدرات والطاقات الإنتاجية بالتدريب والتأهيل وتحسين المستوى المهاري للعمال من خلال تحديث مراكز التدريب وتطوير برامجها والاهتمام بإنشاء مراكز تدريب مهنية في كافة المحافظات.

مرة أخرى نتساءل عن الإجراءات المحددة لتطوير القدرات البشرية، فلا نجد رداً في بيان الوزير سوى ذلك الكلام المرسل الذي تعاقب الوزراء على تكراره دون معايير واضحة لتقييم الأداء مما أدى إلى عدم تحقيق الخطط السابقة للمستهدف منها على حد تصريح وزير المالية سالف الإشارة إليه.

5 - سد الفجوة التكنولوجية وللحاق بركب ثورة المعلوماتية:

ضرورة اتخاذ الإجراءات التي تؤدي إلى رفع التنمية المعرفية ومراجعة مناهج العلوم الأساسية في ضوء التطورات الحديثة في المعارف مع زيادة الاهتمام بالإنفاق على عمليات البحوث والتطوير والتنسيق بينها وبرامج التعليم العالي والربط بين احتياجات التنمية ومتطلباتها من البحث العلمي.

و لم يحدد الوزير بوضوح ما هي هذه الإجراءات الضرورية التي ستؤدي إلى رفع التنمية المعرفية، مفترضاً أن هناك تنمية معرفية بالأصل.

6 - المشكلة السكانية :

لا زالت تمثل تحدياً كبيراً - من وجهة نظر الحكومة - أمام جهود التنمية وتآكل منجزاتها رغم اتجاه معدل الزيادة السكانية إلى الانخفاض إلى حوالي 2%. وتستهدف الخطة انخفاض معدل نمو السكان إلى 1.5% في العام الأخير منها.

و هي القضية التي دأبت الحكومات المتعاقبة على الاستناد إليها لتبرير فشل سياساتها العامة.

ثالثاً - أهداف الخطة الخامسة 2002/2007 :

بعد أن أبرز الوزير تحديات جهود التنمية. استعرض الأهداف التي تنطلق منها الخطة الخامسة على النحو التالي:

الهدف الأول : الارتقاء بنوعية الحياة وتحسين مستوى المعيشة:

و ذلك من خلال تحسين وتوسيع نطاق الخدمات الأساسية من تعليم وصحة ومياه شرب وصرف صحي وتحقيق معدلات أفضل مما حقق خلال الفترات السابقة:

1 - في مجال التعليم :

تستهدف الخطة الخمسية (2002 - 2007) تحقيق ما يلي:

* خفض نسبة الأمية من 30.6% في سنة الأساس إلى 27.4% في السنة الأولى للخطة. ثم إلى 22.6% في السنة الأخيرة منها.

* استيعاب جميع الأطفال الذين بلغوا سن الإلزام خلال سنوات الخطة ليصل عدد المقبولين بالمرحلة الابتدائية إلى 1.56 مليون تلميذ في السنة الأولى من الخطة. وإلى نحو 1.63 مليون في السنة الأخيرة منها. وهو ما يرفع نسبة الاستيعاب من 97.5% حالياً إلى 100% خلال الخطة.

* زيادة معدل الالتحاق بالتعليم العام قبل الجامعي إلى 95.7%

بنهاية الخطة الخمسية مقابل 93% في السنة الأولى. 91.5% في سنة الأساس.

* خفض كثافة الفصول بالتعليم قبل الجامعي من 40.7 تلميذ/فصل في سنة الأساس إلى 39 تلميذ/فصل في السنة الأولى من الخطة، وإلى 35.8 تلميذ/فصل في نهاية الخطة.

* زيادة أعداد المقبولين بالتعليم العالي والجامعي إلى 507.1 ألف طالب وطالبة في السنة النهائية للخطة مقابل 407.3 ألف طالب وطالبة في سنة الأساس ليصل عدد المقيدون في نفس العام إلى نحو 2.28 مليون طالب وطالبة. وهو ما يؤدي إلى زيادة معدل الالتحاق إلى 30% عام 2006/2007 مقابل 22.9% لسنة الأساس.

* زيادة أعداد المقبولين بجميع مراحل التعليم الأزهري قبل الجامعي ليرتفع عدد المقيدون إلى أكثر من 1.5 مليون طالب وطالبة في نهاية الخطة مقابل أكثر من 1.3 مليون طالب في السنة الأولى 2002/2003.

* زيادة أعداد المقبولين بجامعة الأزهر من 126 ألف طالب وطالبة في سنة الأساس إلى نحو 134.8 ألف في نهاية عام 2006/2007 ليصل عدد المقيدون إلى ما يزيد على 620 ألف في ذات العام.

وفي مجال تحسين نوعية التعليم يستهدف توفير خدمات المدارس الذكية لعدد 7500 مدرسة إعدادية على الأقل على أن تمتد هذه الخدمات إلى جميع المدارس الثانوية وعدد كبير من المدارس الابتدائية خلال عشر سنوات وذلك لاستيعاب تكنولوجيا التعليم الحديث.

كما ترمى الخطة إلى تفعيل البرامج الوطنية للتدريب وللتشغيل وتأهيل شباب الخريجين من خلال تحديث مراكز التدريب وتطوير برامجها وإعداد المدرسين وإنشاء مراكز تدريب مهنية ونموذجية في المحافظات التي لا تتوفر بها هذه المراكز. هذا بالإضافة إلى حصر احتياجات سوق العمل من المهن المختلفة.

2 - في مجال الصحة:

وتستهدف تحسين مختلف مؤشرات الصحة:

* خفض معدل المواليد إلى 25.2 في الألف في السنة الأولى للخطة، ثم إلى 21.2 في الألف في نهاية الخطة.

* خفض معدل الوفيات إلى 6.1 في الألف في السنة الأولى للخطة، ثم إلى 5.9 في الألف في نهاية الخطة الخمسية.

* خفض معدل وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة من 38 لكل 100 ألف مولود حي حالياً إلى 33.2 في نهاية الخطة.

* زيادة أعداد الأسرّة إلى نحو 144.1 ألف سرير في السنة الأولى من الخطة، وإلى 151.5 ألف سرير في السنة الأخيرة (2006/2007).

* تحقيق زيادة مطردة في أعداد المستشفيات العامة والمركزية والمستشفيات القروية والوحدات الصحية الريفية.

* زيادة أعداد الأطباء والصيدلة وهيئات التمريض بما يتناسب والزيادة المستهدفة في أعداد المستشفيات والوحدات العلاجية والأسرّة.

* تكثيف العناية بالقطاع الريفي وزيادة عدد الأسرّة من 13.2 ألف سرير في سنة الأساس إلى 14 ألف سرير في السنة الأولى من الخطة، وإلى 18 ألف سرير في نهايتها.

3 - وفي مجال الإسكان والتعمير والمرافق العامة :

* من المستهدف إنشاء 938 ألف وحدة سكنية خلال الخطة الخمسية منها 182 ألف وحدة بالعام الأول (منها 75% للإسكان الاقتصادي ونحو 20% للإسكان المتوسط).

* مد نحو 2630 كم شبكات مياه رئيسية .

* حفر 200 بئراً بطاقة إجمالية 45.5 ألف م³/يوم .

* إنشاء 49 محطة تنقية جملة طاقتها 672 ألف م³/يوم .

* مد نحو 1500 كم شبكات صرف .
* إنشاء عدد (15) محطة معالجة بطاقة كلية 906 ألف م/3/يوم .
* إنشاء عدد 4 سنترال وتوسيع عدد 6 أخرى بطاقة كلية 41 ألف
خط.

* مد شبكات كهرباء رئيسية وفرعية بطول نحو 18.4 ألف كم .
* رصف طرق بطول نحو 2.7 ألف كم .

* كما تستهدف الخطة زيادة الطاقة المتاحة من مياه الشرب
بحوالى نصف الطاقة المتاحة حاليا لكي تصل في نهاية الخطة إلى
26 مليون م/3/يوم بزيادة نحو 8.4 م/3/يوم عن الطاقة الحالية منها
75% موجهة للمحافظات خلف القاهرة الكبرى والإسكندرية. سوف
يترتب على ذلك زيادة أطوال الشبكات بنحو 25% لتصل في نهاية
الخطة إلى نحو 31 ألف كم بزيادة 6.3 ألف كم
عن الأطوال الحالية منها نحو 82% موجهة للمحافظات بخلاف
القاهرة والإسكندرية.

* زيادة طاقة التصريفات المتاحة في الصرف الصحي بنحو 75%
لتصل في نهاية الخطة إلى نحو 18 مليون م/3/يوم بزيادة عن الطاقة
الحالية قدرها 7.75 مليون م/3/يوم منها نحو 85% خارج القاهرة الكبرى
والإسكندرية.

* رفع طاقات التنقية بنحو 80% لتصل في نهاية الخطة إلى نحو
15 مليون م/3/يوم.

* سوف يتم مد نحو 9100 كم من الشبكات الرئيسية للصرف
الصحي خلال سنوات الخطة منها نحو 1200 كم بالعام الأول .

وسوف يترتب على ما سبق ارتفاع متوسط نصيب الفرد من
تصريفات الصرف الصحي من 156 لتر/يوم حاليا إلى 247 لتر/يوم في
نهاية الخطة بنسبة زيادة 58% . كما سترتفع أيضا نسبة تصريفات
الصرف الصحي إلى طاقات إنتاج مياه الشرب من نحو 58% حاليا

لتصل في نهاية الخطة إلى نحو 79%.

الهدف الثاني : تخفيض نسبة الفقر:

تخفيض نسبة الفقر وتوفير ضمان اجتماعي للأسر الفقيرة و تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية سواء بين أقاليم مصر المختلفة أو بين فئات المجتمع. (هكذا بشكل مرسل دون ذكر أية سياسات محددة أو برامج واضحة و قابلة للتنفيذ لتحقيق ذلك)

الهدف الثالث: زيادة فرص التشغيل والتصدي لمشكلة البطالة

من خلال ما تهدف إليه الخطة من زيادة عدد المشتغلين من 19.750 مليون عام 2001/2002 إلى 21.359 في عام 2006/2007 بزيادة قدرها 3.409 مليون مشتغل كما تستهدف الخطة تخفيض عدد المتعطلين إلى نحو 1.100 مليون متعطل بحيث يتراجع معدل البطالة إلى 8.7% في السنة الأولى إلى 5% من قوة العمل في نهاية الخطة.

الهدف الرابع : الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي

ليصل إلى 6.2 % في المتوسط خلال الخطة الخمسية وتستهدف أن يكون في العام الأول 4.6% ليبلغ الناتج المحلي الاجمالي حوالي 415 مليار جنيها ويرتفع بذلك متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي إلى حوالي 6030 جنيها.

الهدف الخامس :استعادة التوازن الاقتصادي

من خلال حزم متناسقة من أدوات السياسة المالية والنقدية للإسراع بمعدلات التنمية و تحقيق فائض في ميزان المعاملات الجارية بنحو 0.2 مليار جنيها في مقابل عجز متوقع هذا العام يبلغ حوالي 11 مليار جنيها وخفض العجز التجاري من 38.8 مليار هذا العام إلى حوالي 38 مليار عام 2002/2003 ثم إلى أقل من 35 مليار جنيها في نهاية الخطة.

الهدف السادس:

زيادة مشاركة المرأة في التنمية والاستفادة من عوائدها. بما

ينعكس أثره ليس على المرأة فقط إنما على الاقتصاد ككل وعلى مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تهدف الخطة إلى الارتفاع بنسبة مشاركة الإناث في قوة العمل من حوالي 16% في سنة الأساس إلى حوالي 20% في نهاية الخطة.

الهدف السابع :

توفير الخدمات الأساسية للريف وتحسين أحوال القرية المصرية والقرية المحرومة بوجه خاص. فقد خصص لمشروعات تنمية القرية 50 مليار جنيه بنسبة 28% من الاستثمارات لتنفيذ مشروعات ميله الشرب والصرف الصحي حيث يستهدف رفع نسبة تغطية شبكات المياه إلى نحو 92% (92% حضر و 79 % ريف) في نهاية الخطة وكذلك رفع نسبة التغطية في شبكات الصرف الصحي إلى نحو 55% في نهاية الخطة.

الهدف الثامن : دعم أسس أمن الوطن والمواطن

بتطوير ودعم قدرات القوات المسلحة وأجهزة الشرطة وتدعيم أسس التشريع والقضاء وسيادة القانون.

وأوضح الوزير أن الموارد المتاحة لاستثمارات الخطة 445 مليار جنيه مقسمة على محافظات الصعيد 131 مليار وإقليم القاهرة الكبرى 96 مليار وإقليم سيناء والقناة 72 مليار وغرب وشرق الدلتا 146 مليار. أما من حيث القطاعات فقد خصص في خطة 2002/2003 لوزارة الإسكان والتنمية المحلية 30% و 18 % للتعليم والصحة وحوالي 7% لوزارة النقل.

رابعاً - البرامج المالية للخطة الخامسة:

لكي تتحقق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كان لابد من صياغتها في برامج مالية أوضحها وزير المالية في بيانه أمام مجلس الشعب على النحو التالي⁽⁷⁾:

7 - بيان وزير المالية عن مشروع الخطة الخمسية 2002/2007 وعامها الأول 2002/2003 - المرجع السابق

1 - برنامج تشغيل شباب الخريجين :

وخصص له مبلغ 1200 مليون عبارة عن إتاحة 17000 فرصة عمل بالحكومة بتكلفة 400 مليون جنيه ومن خلال الإقراض الميسر للمشروعات الصغيرة واستكمال تنفيذ برامج التدريب للشباب علي الحرف المنتجة

2 - صندوق إعانة البطالة :

ويستفيد منه كل من يعمل ويطلب منه ترك العمل ويتم تمويله من مساهمة أصحاب الأعمال في حدود نصف في المائة من الأجور الأساسية السنوية.

3 - زيادة أجور العاملين بالحكومة بنسبة 10% من الأجور الأساسية وكذلك أصحاب المعاشات

4 - سداد المستحقات على الحكومة سواء استثنائية أو جارية وقد بلغت 31.1 مليار جنيه

5 - تعميق التصنيع المحلي:

من خلال مساندة الصناعة المحلية بمنحها إعفاءات جمركية تصل إلى 90% في بعض المجالات.

6 - مساندة ودعم المزارعين:

من خلال جدولة الديون المستحقة علي المزارعين لبنك التنمية والائتمان الزراعي بمد فترة السداد إلى عشرة سنوات. و تثبيت أسعار الأسمدة الأوتوية وستقوم الحكومة بمعالجة الفرق. رفع أسعار استلام قصب السكر من المزارعين بمقدار عشرة جنيهات للطن بغرض تثبيت أسعار سكر التموين.

تعقيب:

من خلال استعراض البرامج السابقة يتضح أن هناك اعتبارات لم توضع في الحسبان عند وضع الخطة وأهمها: السيطرة علي معدلات

التضخم المرتفعة و التي تؤثر على القدرة الشرائية للأفراد. وعدم التركيز علي إصلاح هياكل القطاع الصناعي والزراعي بما يمكن هذين القطاعين من دعم مسيرة الاقتصاد. وحل مشاكل العجز في ميزان المدفوعات والحد من الاستيراد ودفع المجتمع نحو حالة من التشغيل تؤثر على طلب الأفراد للمنتجات داخل السوق المحلي مما سينعكس على الاستهلاك النهائي (عام/خاص) ليرتفع الناتج المحلي و يتزايد نصيب الفرد من ذلك الناتج ليتحسن مستوى المعيشة.

إن تحليل البرامج المالية للخطة يكشف عن تواضعها وعدم واقعيته في ظل الأهداف المطروحة:

- يبلغ متوسط الأجر الشهري في ظل فرص العمل المتاحة في الجهاز الحكومي حوالي 196 جنيهاً و هو ما يضعنا وجهاً لوجه أمام الهدف الأول من أهداف الخطة وهو حماية محدودي الدخل. كذلك فإن برامج التدريب التحويلي المختلفة يضع الكثير من التساؤل حول استمرار الحكومات المتعاقبة في الإنفاق على تعليم بلا مستقبل حيث يجد الخريج نفسه محتاجاً إلي إعادة تأهيل للنفاذ لسوق العمل؟ كما أن صندوق إعانة البطالة يعمق من حالة البطالة و لا يساعد في حلها. لأنه موجه بالأساس لمن هم قائمين بالعمل وليس للذين لا يجدون عملاً. بمعنى آخر يشجع من يعملون علي ترك العمل. و في أفضل الأحوال يمثل الصندوق إهداراً للموارد من خلال استفادة المستفيدين منه في نفس الوقت الذي يلتحقون فيه بالعمل لدى القطاع الخاص الذي لا يهتم عادة بضبط سجلات التأمين على العاملين لديه.

- الزيادة السنوية في الأجور لا تتناسب مطلقاً مع زيادة معدلات التضخم التي تؤثر على القدرة الشرائية للأفراد. كما أنها تتسبب تلقائياً في زيادة الأسعار. ما يشير إلي أن الحكومات السابقة والحالية والمستقبلية ليس لديها البرامج الحقيقية التي تحكم وتربط الأجر العادل بمستويات الزيادة في الدخل القومي مما يستلزم توزيع هذا الدخل على العناصر المختلفة على نحو منصف.

- يعد برنامج سداد المستحقات على الحكومة - الذي تبلغ قيمته 31.1 مليار جنيهها - هو أضخم البرامج المالية وهو ما يشير إلى حالة من حالات الترهل في الجهاز الحكومي حيث يمثل حوالي 22% من جملة الإنفاق العام، و من ناحية أخرى فإن هذا الترهل ناتج عن التجاوز في الإنفاق خلال تنفيذ الموازنات السابقة.

- في مجال الصناعة اكتفت الحكومة بمنح الصناعة المحلية إعفاءات جمركية تصل إلى 90% وهذا هو ما تمخض عنه العقل الخاطئ الذي يهدف إلى دفع قدرة الاقتصاد، فلا يوجد برامج لدعم الصناعات الأساسية ولا خطط لربط الصناعة بالتصدير أو الاهتمام بفتح أسواق جديدة، يتوأكب ذلك مع التأكيد المستمر علي بيع القطاع العام وخصوصا الصناعي منه.

- أما في مجال الزراعة - القطاع الأهم في مصر - تقتصر برامج الحكومة على جدولة ديون المزارعين و دعمهم بقيمة الفرق بين أسعار الأسمدة التي تنتجها إحدى شركات القطاع العام و رفع سعر توريد محصول قصب السكر بواقع قرش واحد للكيلو.

الفصل الثاني

الخطة و المجلس

يتناول ذلك الفصل نشاط المجلس بصدده مناقشة مشروع الخطة المطروح من قبل الحكومة ممثلة في وزير التخطيط. و وزير المالية. و يتمثل ذلك النشاط في: تقرير لجنة الخطة و الموازنة بمجلس الشعب عن بيان السيد وزير التخطيط. و السيد وزير المالية بشأن مشروع الخطة و موازنة عامها الأول 2002/2003. و كذا مناقشات باقي أعضاء المجلس لذلك التقرير. و ذلك على النحو التالي:

أولاً: تقرير لجنة الخطة و الموازنة (8)

بعد إلقاء السيد وزير المالية بيانه. و وافق أعضاء المجلس على إحالة الموضوع إلى لجنة الخطة و الموازنة لإعداد تقريرها. عُرِض تقرير اللجنة على أعضاء المجلس. حيث قام مقرر اللجنة - رجل الأعمال البارز أحمد عز - بتلاوته على نحو موجز. و بعد أن أبرز ملامح مشروع موازنة العام المالي 2002/2003. العام الأول من الخطة الخمسية الخامسة 2002/2007. أوضح أن تلك الخطة تمثل المرحلة الثانية من الخطة العشرينية 1997/2017. و أبرز أهم ملامح هذه الخطة العشرينية على النحو التالي:

تستهدف الخطة العشرينية أن تنتقل مصر إلى مجموعة الدول النامية ذات الدخل المرتفع مثل كوريا تركيا. ماليزيا. والمكسيك. و

أشار إلى أن الخطة الخمسية السابقة (1997/2002) كان من المخطط أن يصل نمو الناتج المحلي فيها إلى 7%. بينما كانت النتيجة الفعلية 4.4 % بسبب أن التكوين الرأسمالي بمعنى الاستثمارات وعلى الأخص الاستثمارات الخاصة لم تكن بالقدر المخصص لها. و أضاف أن أهم التحديات التي لا بد أن يواجهها المجتمع المصري في تنفيذ الخطة القادمة هي :

- تباطؤ معدل النمو الاقتصادي.
- انخفاض نسبة الاستثمارات التي قام بها القطاع الخاص.
- تزايد عجز ميزان المدفوعات.
- ارتفاع معدلات الزيادة السكانية.

توصيات اللجنة:

1 - موضوع الأجور :

ترى اللجنة أن هيكل الأجور وزيادة عدد المشتغلين بالجهاز الحكومي يقلل من فرص الإصلاح الإداري ويقلل من فرص تحسين مستوياتهم.

2 - ترى اللجنة أن تقوم الحكومة بضم خصوم وأصول صناديق المعاشات إلى الخزانة العامة مع التزامها بسداد 100 % من قيمة المعاشات. حيث أنها تتحمل - حالياً - 70% من قيمة المعاشات.

3 - إعادة البحث في استمرار الخزانة العامة في تمويل الهيئات الاقتصادية التي لا تدار بأهداف اقتصادية ولكن بأهداف اجتماعية.

4 - زيادة اعتمادات التشغيل والصيانة ولو على حساب الاستثمارات العامة حيث أن الاعتمادات المخصصة للصيانة مبلغ مليار جنيهًا لصيانة أصول قيمتها 400 مليار.

5 - بالنسبة لجانب الإيرادات فلا بد من علاج حالة عدم تناسب الإيرادات العامة مع النفقات العامة. فلا بد من تطوير نظم الضرائب العامة وزيادة رقعة المجتمع الضريبي وتنتظر اللجنة التشريع الضريبي المتكامل والمنتظر تقديمه في دورة الانعقاد القادم. و لا بد من

إعادة النظر في فكرة الإعفاءات الضريبية الموجودة حتى نصل للإلغاء الكامل.

6 - المطلوب استهدافه في مجال التعليم اكبر من الموازنة العامة للدولة فلا بد من مشاركة المجتمع المدني في الإنفاق عليه.

7 - توفير تعليم متميز للموهوبين ويمكن أن تكون المدارس التجريبية الحكومية نواة لتنفيذ الفكرة ويتم الإنفاق عليها من القادرين.

8 - تؤيد اللجنة ما عرضته لجنة الصحة بأن تؤول كل المنشآت الصحية من مستشفيات وغيرها إلى هيئة اقتصادية أو شركة قابضة تتعاقد مع التأمين الصحي ويكون مصدر التمويل هو الإنفاق الحالي الذي تقدمه الحكومة للتأمين الصحي بالإضافة لاشتراكات كل المؤمن عليهم.

9 - إذا كان القطاع الخاص منوط به تنفيذ 60 % من الاستثمارات والإنتاج فلا بد على المخطط أن يقدم خطوطاً واضحة عن اتجاهات عمل الأدوات الاقتصادية الرئيسية مثل سعر الفائدة وسعر الصرف ومستويات التعريفات الجمركية وكذلك التشريعات والقوانين الجديدة المستهدفة واتجاه عملية الخصخصة حتى يتمكن من رسم خططها بما يتلاءم مع حجم المسئوليات الملقاة عليه.

10 - تتفق اللجنة مع لجنة الإدارة المحلية في ضرورة نقل بعض من مسئوليات التخطيط وإدارة الإنفاق العام إلى مستوى المحليات.

11 - الاستمرار في برنامج شروق.

12 - ضرورة أن يكون للمجلس جلسة عامة لمتابعة تنفيذ الخطة مثل جلسات متابعة الموازنة العامة.

ثانياً؛ مناقشات أعضاء المجلس للخطة وموازنة عامها الأول 2002/2003

بعد عرض تقرير لجنة الخطة و الموازنة، بدأت مناقشة الخطة

على مدار أربع جلسات، من الجلسة 92 حتى الجلسة 96 من الفصل التشريعي الثامن، دور الانعقاد الثاني، وتجدر الإشارة إلى أن النقاط الواردة لاحقاً تم ترتيبها من مجمل المناقشات وليس بترتيب إعلانها. حيث تم تقسيم كلمات الأعضاء إلى موضوعات، و سوف يتم عرض كلمات السادة ممثلي الهيئات البرلمانية للأحزاب السياسية أولاً، لما يتميزون به عن باقي الأعضاء بصفتهم تلك، يتبعها كلمات الأعضاء على النحو التالي:

تعقيب ممثلي الهيئات البرلمانية للأحزاب السياسية؛

أولاً - ممثل الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الحاكم؛⁽⁹⁾ في بداية كلمته، أكد السيد العضو على أن الخطة الحالية هي امتداد للخطة الأربعة السابقة، و أبدى اهتماماً بإثارة بعض النقاط:

1 - قضية التصدير:

أكد على أهمية التصدير لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي، و في هذا السياق، أشاد بجهود الحكومة والمجلس في تذليل الصعاب أمام المصدرين بإنشاء وزارة التجارة الخارجية وإصدار قانون جديد للمناطق الاقتصادية الخاصة التي ستوجه جميع استثماراتها للتصدير.

2 - قضية التنمية المكانية والسكانية :

تمنى أن توفق الخطة في تحقيق أهدافها في رفع الحيز العمراني من 5.3 % إلى 7% حتى عام 2007، مما يقتضى :

الاستمرار في السياسات المشجعة على ذلك!!!، و خلق مناطق جذب جديدة، و وضع حوافز لتشجيع المواطنين على الإقامة والعمل بها.

3 - التصدي لمشكلة البطالة وزيادة فرص التشغيل:

9 - كلمة السيد العضو/ حسين مجاور، الجلسة 92، الفصل التشريعي الثامن، دور الانعقاد الثاني.

أوضح السيد العضو أن مشكلة البطالة لن يتم حلها إلا من خلال توفير فرص عمل حقيقية، من خلال خلق وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار وإتباع سياسات مالية ونقدية مشجعة، كما أبدى موافقته على سياسة توزيع الأراضي المستصلحة على الخريجين، وأوصى بضرورة تفعيل الاقتراح الخاص بإنشاء صندوق دعم البطالة.

4 - ضرورة مراعاة البعد الإجتماعى وتوسيع قاعدة التكافل الإجتماعى :

و ذلك على الرغم من أن الموازنة العامة رصدت 57.8 مليار جنيه بنسبة 41% من جملة الاعتمادات لتوفير المتطلبات الاجتماعية الأساسية للمواطنين من تعليم وصحة ودعم ومساهمة في نظم المعاشات وتقديم الخدمات الاجتماعية الأخرى فضلا عن تشغيل الخريجين. هذا غير ما تقدمه الحكومة من دعم مباشر للبوغاز والغاز والكهرباء « ونرى ضرورة دعمه وزيادته»، و وجه التحية للحكومة على جدولة ديون الفلاحين لدى بنك الائتمان الزراعي، وكذلك رفع سعر توريد قصب السكر بمقدار عشرة جنيه للطن.

5 - قطاع التعليم والصحة وخلافه:

حيا الحكومة على توفير الاعتمادات اللازمة لتحسين الخدمات التي تقدم للمواطنين كالمستشفيات العامة والمدارس والطرق وتوفير العلاج وتطوير الإدارات الحكومية كما طالب:

- بزيادة الاعتمادات لتوفير الأدوية الناقصة خصوصا أدوية السكر والقلب.

- زيادة الاعتمادات المخصصة للعلاج على نفقة الدولة وتحسين الخدمة بمستشفيات التأمين الصحي.

- زيادة الاعتمادات المخصصة لإنشاء المدارس و الاهتمام بالمعلم.

6 - الاستثمارات وعجز الموازنة:

مع أن السيد العضو قد رحب بإستراتيجية تشجيع القطاع

الخاص، إلا أنه أكد على أهمية استمرار الدولة في التركيز على المشروعات والصناعات الضرورية والحيوية اللازمة للتنمية والتي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها وفي مقدمتها مشاريع البنية الأساسية. و طرح رؤيته لعلاج مشكلة عجز الموازنة البالغ 17 مليار جنيهاً، و ذلك من خلال تنمية الموارد العامة عن طريق:

- زيادة النشاط التصديري والحد من الواردات.
- انتهاج نظام ضريبي جاذب وليس طارد يخفف من الأعباء عن كاهل الممولين ويقضى على التهرب الضريبي.
- رفع نسبة الادخار إلى أكثر من 13%.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية بهدف جذب التكنولوجيات الجديدة.
- وضع بند الصيانة جنباً إلى جنب مع بند الاستثمارات.

7 - الدين العام المحلي والخارجي :

لا يمثل الدين الحكومي - الذي تبلغ قيمته 195 مليار جنيهاً في 30 / 6 / 2003- خطورة. حيث تبلغ نسبته 54.2% من الناتج المحلي الإجمالي بينما يبلغ الدين الخارجي 26.6 مليار دولار بنسبة 45 % منها 10 مليارات على الحكومة، ويتضمن مشروع الموازنة 38.8 مليار جنيه أعباء خدمة الدين العام ويستوعب 27% من اعتمادات الموازنة ما يستلزم:

- أن يكون الافتراض من الخارج في أضيق الحدود وبأقل تكلفة.
- ضبط وترشيد الإنفاق العام.
- تحصيل المتأخرات من ضرائب وخلافه وحجمها كبير.
- تخصيص عائد الخصخصة لتسديد الديون.
- إعطاء أولوية للمشروعات القائمة والتي قاربت على الانتهاء لأن عدم استكمالها يعتبر إهدار للمال العام.

8 - الهيئات الاقتصادية :

اتفق سيادته مع الحكومة على ضرورة إصلاح هيكلها التمويلية وكذلك نظم تشغيلها وبحث تحويل بعضها إلى هيئات اقتصادية تضيف للمجتمع. و في نهاية كلمته وافق على الخطة والموازنة.

ثانياً – ممثل الهيئة البرلمانية لحزب الوفد الجديد⁽¹⁰⁾

أشاد السيد العضو بصراحة وزير المالية. و وضح بيان الخطة. و واقعية تقدير موارد الموازنة. و أبدى الملاحظات الآتية :

1 - الموارد السيادية:

نبه العضو إلى أن تقدير رقم الضرائب على الدخول والأرباح مبالغاً. ولا يتفق مع حالة الكساد التي يعيشها المجتمع. و إذا حاولت مصلحة الضرائب تحقيقه بالضغط على الممولين. فسوف يؤثر ذلك على مناخ الاستثمار وتنخفض الحصيلة.

2 – الموارد الجارية :

فائض قناة السويس 4 مليار بزيادة 12% عن العام السابق. وهو مثار شك في ظل ظروف معدلات نمو التجارة العالمية.

3 - الموارد الرأسمالية :

نشكك في إمكانية تحصيل 5 مليارات من عملية الخصخصة بسبب تعثر الاستثمارات الأجنبية في مصر. لتعثر عملية السلام وانخفاض الجدارة الائتمانية للاقتصاد المصري. بالإضافة إلى أن المحقق في العام السابق بلغ 0.5 مليار وكان المستهدف أيضا 5 مليارات.

4 - جانب النفقات العامة :

إذا كانت الأجور تمثل 31.2% من إجمالي الموارد و 24.5% من إجمالي اعتمادات الموازنة. وأعباء الدين العام تمثل 34% من إجمالي الموارد و 27% من إجمالي اعتمادات الموازنة. والدعم والتأمينات تمثل 11%. وكلها تمثل 62.5% من إجمالي الاعتمادات. فيتبقى 37.5% يتحكم فيها واضع السياسة المالية وهو وضع صعب والأسس التي وضعها

10 - كلمة السيد العضو/ منير فخري عبد النور. المرجع السابق

السيد وزير المالية غير كافية. ولذلك نطالبه:

- تنمية موارد الدولة السيادية عن طريق تقديم قانون جديد للضرائب يهدف إلى إصلاح ورفع كفاءة النظام الضريبي وتوسيع قاعدة المجتمع الضريبي ويخفف الأعباء على الممولين ولا سيما المنتجين منهم. وكذلك التخفيف من أصحاب الدخول الثابتة، ولا نوافق على التزام الخطة بعدم فرض ضرائب جديدة حيث يجب دراسة وتقييم أي اقتراح لفرض ضرائب جديدة في ضوء آثارها الاقتصادية والاجتماعية لوجود خلل مزمن في توزيع الدخول والثروات.

- لا بد من إعادة النظر في أسعار خدمات الهيئات الاقتصادية بما يتناسب مع استثماراتها وما تحصل عليه من دعم وما ترده من عائد.

5 - دعم السلع والخدمات :

يجب على الحكومة وضع نظام يكفل وصول الدعم لمستحقيه.

6 - مشكلة البطالة :

لن نحل بإضافة موظفين جدد للجهاز الحكومي. بل يجب وضع خطة عشرية لحل هذه المشكلة ما سيخفف تكلفة الأجور ويرفع كفاءة الجهاز الإداري.

7 - زيادة الموارد بالتصرف في الأصول المعطلة غير المستغلة و المملوكة للدولة.

8 - نؤيد فكرة نقل ميزانيات صناديق التأمينات والمعاشات للخزانة العامة بغرض إلغاء الازدواج المحاسبي بين الصناديق وبنك الاستثمار والحكومة. ما يخفف أعباء الدين الداخلي بما لا يقل عن 100 مليار جنيه، ولا أرفض الموازنة.

ثالثاً - ممثل الهيئة البرلمانية لحزب التجمع الوطني

التقدمي الوحدوي:⁽¹¹⁾

11 - كلمة السيد العضو/ خالد محي الدين. الفصل التشريعي الثامن / دور الانعقاد الثاني /

الجلسة 94 بتاريخ 9/6/2002

أوضح سيادته أن الخطة السابقة لم تحقق أهدافها وبالتالي فإن هذه الخطة طالما تستخدم نفس النهج فلن تضيف شيئاً جديداً. حيث أهملت تحليل ما حدث خلال العشرين عاماً الماضية من حيث: تطور تركيب قطاع الإنتاج والعمالة. والتركيب السلعي للصادرات والواردات. كما أهملت توزيع الدخل القومي بين الأجور وعوائد التملك. كما لم تذكر الوثيقة أية بيانات عن التقدم في المسائل الاجتماعية والموارد البشرية والصحية والصرف الصحي. كما لم توضح اللجنة [لجنة الخطة و الموازنة] في تقريرها النواحي المرحلية والأهداف المطلوبة والترابط بين الأمور المختلفة لتحقيق مشروع التنمية الذي يواجه مشاكل حددها في: البطالة وقلّة الدخل وانخفاض دخول وإيرادات المواطنين.

واعترض سيادته على أسلوب التخطيط التأشيري. حيث أنه لا يتناسب مع ظروف البلدان النامية بسبب التخبط في هياكل الإنتاج وهيكل الدخل والفقير.

وشكك سيادته في إمكانية تحقيق معدلات النمو المستهدفة في الخطة استناداً إلى الهبوط المستمر في السنوات السابقة. حيث أن مشاكل مصر سببها أن مشروع التنمية المصري لا يسير سيراً حسناً وبالتالي لا يستطيع أن يستوعب هذه الميزانية.

وبالنسبة للاستثمار: أشار سيادته إلى التراجع المستمر لمعدلات الاستثمار والذي بدأ مع الخطة الرابعة حيث أن معدل النمو المستهدف في الخطة الحالية 6% يحتاج إلى 30% استثمار!!! وبمعدلات الاستثمار الضعيفة لهذه الخطة فإن ذلك سيؤدي إلى نوع من الانكماش والركود يمتد لسنوات طويلة. كما أن رفع معدل الادخار المحلي من 11% إلى 17% ليس أمراً سهلاً وتحقيق نمو 6% بادخار 17% يحتاج إلى طلب مساعدات وقروض داخلية وخارجية. وهذا يستدعي إعادة النظر في الموضوع. وعدم تحقيق النمو المطلوب لن يمكننا من مواجهة مشكلة البطالة والزيادة السكانية وتوفيراً لخدمات المطلوبة.

أما الاستثمارات المخصصة للقطاعات :

قطاع الصناعة:

اعترض على ضعف الاستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة. وترك الملعب للقطاع الخاص الذي أخذ فرصته خلال العشرين عاما الماضية ولم يحقق المطلوب من تحديث الصناعة وإعادة هيكلتها وتدعيم القاعدة الإنتاجية وحل مشاكل التصدير. وطالب بأن يكون هناك دور أكبر للدولة في هذا المجال.

قطاع الإسكان : أوضح أن الدولة قد تركت 99% من استثماراته للقطاع الخاص. وذلك لن يحل المشكلة [مشكلة الإسكان] المستعصية لفقراء الوطن. وعلى الدولة التدخل لإنهاء المشكلة.

قطاع الصحة:

أوضح أن المخصصات قليلة. حتى العلاج على نفقة الدولة بالرغم من الجهد المبذول إلا أنه يحتاج إلى دعم أكثر.

توزيع الاستثمارات على المحافظات: حصة منطقة القناة وسيناء 16% من الاستثمارات مع أن عدد سكانها 3%. بينما كان هناك توازن بالنسبة لمحافظات الصعيد حيث بلغت الحصة 29% وعدد السكان 29.5%. أما الوجه البحري فحصل على 11% بالرغم من عدد السكان البالغ 30%⁽¹²⁾

بالنسبة للموازنة: شدد على ضرورة علاج العجز الكلي البالغ 30 مليار جنيهاً. بزيادة قدرها عشرة مليارات عن العام السابق⁽¹³⁾. مما يستلزم اللجوء للاقتراض من الداخل والخارج الأمر الذي سيؤثر بالتالي على الاستثمار.

بالنسبة للدعم: في ظل ارتفاع الأسعار والزيادة السكانية لا يمكن الحديث عن الدعم حيث أن الزيادة في الموازنة نصف مليار فقط.

12 - إقليم القاهرة الكبرى وإقليم القناة وسيناء يمثلون 40% من السكان باستثمارات 60% بينما إقليمي الوجه البحري والقلي يمثلون 60% من السكان باستثمارات 40%.

13 - نسبة التغير 50 %

بالنسبة لموضوع المعاشات: لا بد من إصلاح نظام المعاشات بحيث لا تتحمل الحكومة 70 % منها.
ولهذه الأسباب فأني أرفض الخطة والموازنة.

رابعاً - ممثل الحزب العربي الناصري؛⁽¹⁴⁾

بدأ السيد العضو كلمته بشكر وزير المالية على وضوحه ومصداقيته في عرض بيانات الموازنة العامة وحدد ملاحظاته في :

1 - حجم الدين العام لا يثير الخوف بقدر أعباء خدمة الدين ككل، والتي تبلغ 38 مليار جنيهاً مما يؤثر على زيادة عجز الموازنة.

2- لم تضع الحكومة خطة لعلاج مشكلة البطالة حيث أن عدد المجالين للمعاش 60 ألف سنوياً بينما التزمت الحكومة بتعيين 170 ألف. ونؤكد فشل القطاع الخاص الاستثماري، وفشل التدريب التحويلي، وفشل قروض الشباب في حل مشكلة البطالة.

3- دعم الإسكان البالغ 650 مليون جنيهاً لا يوجه لمستحقه، حيث أن أسعار الشقق التي تبنيتها هيئة المجتمعات العمرانية مرتفعة، فيجب توجيه هذه الاستثمارات للمباني منخفضة التكاليف. ولا

يصح أن تقوم الهيئة بدور التاجر.

4 - لا نؤيد ضم أصول وخصوم صناديق المعاشات والتأمينات لوزارة المالية. خوفاً من ضياع هذه الأموال في مشروعات خاسرة بغرض إجراء قيود دفترية لسد عجز الموازنة وتخفيض الدين المحلي.

5 - تعظيم حجم الموارد السيادية، فقد بلغت 72 مليار جنيهاً، والمقدر في التحصيل 64 مليار؛ منها 31 مليار ضرائب فقط. فلا بد من تعظيم إيرادات قناة السويس والبتروول وإيجاد حل لبقية الهيئات الاقتصادية التي تدعم وتخسر حوالي 5 مليارات وفوائدها 0.6 مليار فقط.

6 - الحكومة لا تلتزم بتنفيذ قرارات مجلس الوزراء ولا لجنة

14 - كلمة السيد العضو/ محمد حيدر بغدادي، السابق

السياسات ولا القوانين. ولهذا أرفض الموازنة.

تعقيب باقي أعضاء المجلس:

تراوحت مناقشات الأعضاء بين المطالبة بمشروعات خاصة بالدوائر الانتخابية التي يمثلونها، وبين المطالب العامة، واستهدف القليل من تلك المطالب تغيير السياسات، أو اقتراح بدائل للسياسات المطبقة. وقد حاولنا تصنيف الموضوعات التي تمت إثارتها تحت القبة في النقاط التالية:

الخطة والتنمية :

ساهم النواب في هذا الموضوع بنصيب وافر من المقترحات على النحو التالي:

- لم توضح وثيقة الخطة ما حدث خلال العشرين عاما الماضية من تطور تركيب قطاع الإنتاج وهيكل العمالة والتركيب السلعي للصادرات والواردات، حتى يمكن أن نتبين من سير الاقتصاد القومي في الاتجاه الصحيح أم لا ؟، كما أهملت وثيقة الخطة توزيع الدخل القومي بين الأجور وعوائد التملك، وكذلك لم يظهر مدى التقدم في المسائل الاجتماعية. كما لم توضح الخطة المراحل المختلفة وأهداف كل مرحلة خلال العشرين عاما القادمة وكيف سنواجه مشاكل مثل البطالة، قلة الدخل، الفقر.

- و تسائل النواب: هل راجعت الحكومة الخطط السابقة، وخصوصا أن نسبة تنفيذ الخطة السابقة لم تتجاوز %62 من المستهدف؟
- و تعجب النواب من حقيقة أن نصف مشروعات الخطة السابقة لم ينفذ ومع ذلك تكرر العجز في الميزانية !
- و طالبوا: بضرورة الالتزام بحدود الاعتمادات المقررة دون تجاوزات.

- نبه الأعضاء كذلك إلى أن طريقة إعداد الميزانية هي نفس الطريقة التي أعدت بها بريطانيا ميزانيتها عام 1931، ومع أن الحكومة قد أعلنت عن تطبيق موازنة البرامج والأداء فلم يظهر ذلك

في الموازنة الحالية، حيث أن موازنة الاعتمادات - المعمول بها حالياً - تفتقد إلى وسائل المتابعة لمعرفة ما تم تنفيذه من أعمال المشروعات وتكلفته ومدى التأكد من تحقيق التنفيذ للنتائج.

- وجه النواب اللوم للحكومة لعدم وفائها بالتزاماتها تجاه بعض المحافظات مثل (بورسعيد - السويس - الشرقية). و عدم تلبية الخطة أو موازنة العام الحالي للمطالب التي قدمتها الوزارات والهيئات، مثل الهيئة العامة للطرق و الكباري، والإسكان الشعبي للشباب.

- يجب مراجعة سياسة الانفتاح [الاقتصادي] حيث لم تحقق شيئاً منذ ثلاثين عاماً.

- لا يمكن تحقيق معدل نمو 6% سنوياً إلا باستثمارات 30% من الإنفاق العام، ولا يمكن للحكومة رفع معدل الادخار الحالي من 11.5% إلى 17.3% لأن مستوى الدخل منخفض لمعظم المواطنين.

- معدل النمو المتوقع 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي لن يتحقق في ظل معدل الادخار الحالي البالغ 12% ومعدل الاستثمار البالغ 16%. وانخفاض قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة رغم كل الحوافز والضمانات والإعفاءات، مما يؤدي إلى الاقتراض الخارجي وزيادة الواردات وبالتالي عجز ميزان المدفوعات، مما يؤثر على دخول الأفراد في ظل انخفاض قيمة الجنيه المصري بنسبة 30% نتيجة تخبط الحكومة في سياسة سعر الصرف وتمسكها بربط الجنيه بالدولار و العدول عن العملات الأجنبية الأخرى. و أوضحوا أن على الدولة السيطرة على سعر الصرف من خلال إصلاح اقتصادي حقيقي وليس من خلال تحديد إداري للسعر.

- أرقام الخطة وبياناتها وأهدافها الإجمالية جاءت بدون تحديد أو وضوح لآليات التنفيذ، وهو نفس عيب الخطة السابقة التي فشلت، كما أن أسلوب التخطيط التأسيري لا يتناسب مع ظروف البلدان النامية، فضلاً عن أن عدم التعاون بين الوزارات المختلفة يؤدي إلى إهدار المال العام، بالإضافة إلى أن أرقام الخطة في شدة التواضع، خصوصاً

بالنسبة لقطاع الزراعة.

- أوضح النواب أن لجوء المخطط للسياسات المالية جاء نتيجة التباطؤ الاقتصادي المحلي و العالمي. لذا لا بد من تكامل السياسات المالية والنقدية وضرورة تعديل نسب السيولة والاحتياطي النقدي للبنوك العاملة في مصر. و استخدام جزء من ودائع البنوك المصرية بالعملة الأجنبية لدى البنوك الخارجية.

- الزيادة في الإنفاق لا يمثل قيمة مضافة. حيث أن الزيادة 4 مليار أجور ومعاشات و2.3 مليار نفقات جارية و 4.25 مليار خدمة الدين و 4 مليار استثمارات.

- ضرورة زيادة الإنتاجية بحيث تتناسب مع حجم الاستثمارات المتاحة.

- مراعاة نصيب القطاع الخاص. وتطوير ودعم الإنتاج الوطني وتنمية وتشجيع الصادرات.

- الحكومة لا تستطيع أن تستغل الموارد المتاحة حيث يتراجع الاستثمار الأجنبي وتخفض الصادرات.

- وضع برنامج جديد للاقتصاد غير الرسمي. وإدخاله في الاقتصاد الرسمي. كإدخال الثروة العقارية (200 مليون دولار) بما يمثل 30% من حجم الناتج المحلي الإجمالي. تستطيع به الدولة تحصيل إيرادات أكبر وتوفير فرص عمل وتقديم خدمات أفضل وتكون للدولة حق الرقابة.

- الزيادة السكانية تستهلك الموارد وهي السبب في عجز الإيرادات وعجز الاستثمارات وعجز ميزان المدفوعات وتضخم الديون والإنفاق. ولن تمكن الخطة من تحقيق معدلات النمو المستهدفة. و لكن لا يجب أن نعتبرها تآكل التنمية فمن المفروض أن نستخدمها للاستخدام الأمثل. بإعادة توزيع الخريطة السكانية بالأجاء للصعيد والوادي الجديد وزيادة الاستثمارات الموجهة لهما. وتوقيع عقوبات سلبية ابتداء من الطفل الثاني وعدم التكفل به. تعمير المناطق الجديدة وزيادة الرقعة المكانية (سيناء). والاهتمام بالصناعات القائمة على المنتجات المحلية

لعدم وجود فرص للتسويق أو التصدير.

و طالب النواب:

- بمؤتمر اقتصادي لمعالجة مشاكل (الديون - البطالة - الدعم - الهيئات الاقتصادية - التصدير) لتحديد أولويات الخطة. ودراسة كافة البدائل الممكنة.

- بتنفيذ مشروعات المياه والصرف الصحي والطرق والكهرباء، كان ذلك المطلب من أكثر المطالب التي أثارها المتحدثون. وخصوصا للدوائر الانتخابية التي يمثلونها، وخصوصا محافظات الصعيد وبعض محافظات الوجه البحري. وضرورة استكمال المشاريع تحت الإنشاء والتي قاربت على الانتهاء كأولوية أولى. حيث يعتبر ذلك إهدارا للمال العام وحتى لا يصدر لها أمر إزالة (أكثر مشاركات وطلبات الأعضاء خلال كل الجلسات).

و هنا عقبته الحكومة مشيرة إلى أنه قد تم مراجعة كافة المشاريع المفتوحة. وتم الاتفاق مع الوزارات أن توجه اعتماداتها لاستكمالها. وأنه لن يضاف مشروع جديد قبل استكمال القديم إلا للضرورة القصوى. مع الالتزام بالأ يدرج مشروع في الخطة إلا بعد دراسة كاملة وإعداد البرنامج التنفيذي له بحيث لا يكون هناك تجاوز أكثر من 5% زيادة أو نقص مع وجود رقابة صارمة على التنفيذ.

أكد النواب على عدم وجود آلية لإدارة الأزمات العالمية حيث يتأثر الاقتصاد القومي (بالإشارة إلى أحداث 11 سبتمبر).

قاطعت الحكومة المناقشات مشيرة إلى أن أرقام السياحة والبتترول والصادرات السلعية تبشر بالخير.

ملاحظات دستورية وقانونية :

أبدى النواب بعض أوجه العوار الدستوري. مثله في أن قانون ربط الموازنة يمنح وزير المالية سلطة عقد القروض دون الرجوع لمجلس الشعب ودون تحديد سقف للاقتراض أو المدى الزمني لها (مادة 7) وهو ما يخالف الدستور.

أوضحت الحكومة أن هذا النص قد جرت العادة على إدراجه بالموازنة العامة منذ عام 1900 ولا يسمح لوزير المالية بالافتراض إلا بعد موافقة مجلس الشعب.

وهنا تدخل رئيس المجلس موضحاً أنه لا بد من إضافة عبارة « في حدود الدستور» للمادة التي تمنح الوزير تلك الصلاحية.

انتقد النواب - كذلك - مشروع الموازنة الذي أحيل للجنة الخطة والموازنة في 27/4/2002 . في حين أن الخطة أُحيلت في 2002 /5/5 أي أن الموازنة أُحيلت قبل الخطة . وهذا كلام معكوس وغير منطقي ولا يتفق مع القانون رقم 153 ولا القانون 70 لسنة 1973 .

2 - الخطة العاجلة للقري والمدن :

يعتبر هذا الموضوع من أكثر الموضوعات التي أثارت خلال المناقشات. حيث حدث فيه أكثر من نصف النواب الذين طلبوا الكلمة. وهذه الخطة عبارة عن تخصيص مبلغ 250 ألف جنيه لكل قرية و500 ألف جنيه لكل مدينة بغرض تنفيذ المشروعات العاجلة وتمثل أهمية قصوى ولم تدرج بالموازنة ولا الخطة.

و طالب النواب بزيادة مبالغ الخطة خصوصا بالنسبة للقري. و التزام الحكومة بالصرف خلال السنة المالية. حيث أن معظم الاعتمادات لم تصرف وقد قاربت السنة المالية على الانتهاء.

و أكد النواب على ضرورة استمرار الخطة العاجلة. وكذلك مشروع شروق خلال الأعوام القادمة لأنها الأمل الوحيد للقري في تنفيذ المشروعات العاجلة فيها.

3 - عدم عدالة توزيع الاستثمارات بين المحافظات :

وقد كان هذا الموضوع مثار غضب الكثير من الأعضاء خصوصا محافظات الوجه القبلي وبعض محافظات الوجه البحري كالبهيرة والدقهلية. وكذلك محافظتي بورسعيد والسويس. حيث أوضح النواب أن محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية تستأثر بحوالي 27.56% من الاستثمارات مما أثر على تفاوت معدلات التنمية البشرية

بين المحافظات.

4 - الإيرادات العامة :

ساهم النواب بمقترحاتهم في كيفية زيادة الموارد العامة. وظهر بوضوح التباين في مدى تبني مقترحات الحكومة من عدمه. و ذلك على النحو التالي :

أوضح النواب بداية أن زيادة الموارد السيادية لا تعد مؤشراً طيباً لأنها تعتمد على زيادة الأعباء الضريبية على المجتمع الضريبي. لافتين النظر إلى أن هيكل الموارد العامة عبارة عن:

87.5 % موارد سيادية، 12.5% موارد جارية، ولذلك يلزم النظر في السياسة الاقتصادية لزيادة الموارد من خلال تنمية حقيقية وليست جباية، و كون الجزء الأكبر من الموارد سيادية فإن ذلك يمثل اعتماد الدولة على الضرائب دون الموارد الطبيعية.

- انخفض تقدير الموارد السيادية بنسبة 11% عن العام السابق، وانخفضت- كذلك - الموارد المتاحة من التحويلات الرأسمالية بنسبة 0.5 % . وهو ما يعنى الاعتماد على الموارد السيادية من الضرائب فتسائل النواب عن برنامج الحكومة لزيادة الموارد غير السيادية؟

و طالبوا بمراجعة هيكل الضرائب والجمارك لتحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية بغرض تحقيق فائض مالي دون آثار سلبية على المردود الاقتصادي والاجتماعي. مع ضرورة تنمية الموارد العامة حتى يمكن تغطية النفقات العامة، فضلاً عن عدم فرض ضرائب جديدة أو زيادة أسعار الضرائب القديمة.

و اقترح النواب تنمية موارد الدولة عن طريق:

- تحصيل المتأخرات الحكومية من الضرائب وخلافه، التخلص من المخزون الراكد، و تحصيل الموارد المهذرة، مشيرين إلى أن مكافحة التهريب الجمركي والضريبي وضبط الجمارك وضبط عمليات التهريب سيوفر ما لا يقل عن 10 مليارات جنيهاً. كما أن تنمية الموارد بشكل حقيقي لن يتأتى إلا بزيادة التصدير، وتشجيع الصناعات المحلية وإصدار قانون

جديد للضرائب وإصدار تشريع لتنمية الصناعات وإحياء دور الملحق التجاري في الخارج.

- استغلال المخزون الراكد من الثروة العقارية بالمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة في ضخ موارد جديدة للدولة. وطالبوا الحكومة أن تتقدم بمشروع قانون للترغيب في تسجيل الأراضي حيث أن 95% من الأراضي غير مسجل مما سيوفر [سيديرا] مبالغ كبيرة للدولة. و زيادة الإيرادات عن طريق بيع الأراضي الصحراوية وأراضى الإصلاح الزراعي وأراضى الأملاك الأميرية. و الاستمرار في تسهيل بيع أراضى الدولة.

- مواجهة مشكلة الاقتصاد الخفي وإدخاله في المنظومة الاقتصادية يساعد على زيادة موارد الدولة.

- لا يجب استثناء بعض الهيئات من ترحيل فوائضها للموازنة العامة. مثل هيئة المناطق الاقتصادية حيث من المفروض أن البنية الأساسية يتحملها المستثمر وليس الدولة.

أوضح النواب كذلك أن الزيادة في عائد القناة هى زيادة صورية لارتفاع سعر الصرف. و طالبوا بمراجعة اقتصاديات تشغيل قناة السويس وسياسة الترويج لها.

- أكد النواب أن انخفاض فائض البترول بالرغم من زيادة الأسعار عالميا سببه قلة عمليات البحث والتنقيب وحميل وزارة البترول بحل مشكلة البطالة. استنادا إلى النسبة المرتفعة للعمالة في هذا القطاع

- الإيرادات من الضرائب والجمارك لن تتحقق استنادا لتجربة العام الماضي. حيث لا يمكن تحقيق عائد من الضرائب يبلغ 31 مليار جنيها في ظل الكساد والانهيال الاقتصادي الحالي.

و طالب النواب بقيام الجهاز المركزي للمحاسبات بمراجعة تقديرات الموازنة بالإضافة إلى دوره في الرقابة على الصرف. و ذلك بإنشاء إدارة لمراجعة تقديرات الموازنة.

- تكوين هيئة تنظم هدية الإسلام (الزكاة والوقف) ترتب أولويات

الإنفاق وتحقيق أغراض وأهداف التنمية في الإنفاق على الصحة والتعليم ومساعدة الفقراء.

- الإيرادات التحويلية المتمثلة في المحصل من أقساط القروض الخارجية والمعاد إقراضها للجهات انخفضت بما يعتبر خلافاً في تحصيل هذه القروض.

- تحصل وزارة المالية على 50% من إيرادات الموازنة من دم الشعب المصري، فعلى كل وزارة إنتاج أن تحقق نسبة أرباح تذهب إلى الخزنة العامة.

5 - الضرائب والجمارك :

طالب النواب بضرورة الإصلاح الضريبي، بتخفيض الضرائب لتمثل عنصر جذب للاستثمارات بما لا يخل بالموارد السيادية، ومكافحة التهرب الضريبي، وزيادة كفاءة التحصيل الضريبي، ووضع حد للإعفاءات الضريبية في عدة قطاعات، مع تخفيض الأعباء الضريبية على المواطنين، والابتعاد عن التقديرات الجرفية.

قدر النواب أعداد المتهربين من سداد الضرائب بحوالي 3.5 مليون شخص، لا توقع عليهم العقوبة إلا بواسطة وزير المالية، فلماذا لا يتم تفويض وكلاء الوزارة في المحافظات بتحريك الدعوى ضد المتهربين؟

- ضرورة تعديل قانون ضريبة المبيعات ليكون شريحتين بدلاً من أربعة شرائح لتسهيل التحصيل وتوضيح السلع الخاضعة للضريبة.

و أوضح النواب أن زيادة أعباء الضرائب إلى 50% من الموارد العامة نتيجة زيادة الأعباء على المستثمرين والمنتجين يؤدي إلى اختناق الاقتصاد القومي، وإحجام رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية عن التدفق، فلا بد أن يقابل زيادة الإيرادات السيادية زيادة حقيقية في الناتج القومي.

- توسيع قاعدة الخاضعين للضرائب بخفض سعر الضريبة.

- حصر دقيق للمصانع والأنشطة غير المرخصة لتوسيع قاعدة المجتمع الضريبي.

- كل ميناء له نظام جمركي خاص، و يجب توحيد اللوائح لزيادة الحصيلة من الضرائب الجمركية.

6 - النفقات العامة :

تركزت مناقشات الأعضاء لهذا الموضوع على ضرورة ترشيد النفقات العامة، و رصد النواب ظاهرة إسراف الجهاز الحكومي بما يمثل إهدارا للموارد وعدم الاستخدام الأمثل لما هو متاح منها.

أوضح النواب أن حجم الإنفاق العام في العام الحالي [2002/2003] يبلغ 141 مليار جنيهاً، وفي العام الماضي بلغ 126 مليار، والعجز الحالي تم تقديره بمبلغ 30 مليار، بينما كان في العام السابق 20 مليار، و تسائل الأعضاء: هل تم إنفاق جميع المبالغ في العام الماضي مع العلم بأن مبالغ الخطة العاجلة لم تصرف بالكامل وكذلك نسب تنفيذ المشروعات متدنية؟

- أشار الأعضاء إلى أن انخفاض نسبة الإنفاق الحكومي من 3.3 % من إجمالي الإنفاق العام إلى 3.2 % قابله زيادة في الإنفاق 296 مليون جنية بمعدل 0.8 مليون جنية يومياً، حيث بلغت الاعتمادات اللازمة لإدارة العمل الحكومي 4.5 مليار جنيهاً بنسبة 3.2 من إجمالي الإنفاق العام وهي أقل من نسبة العام الماضي، ولكن الرقم زاد ككل من 4.2 مليار إلى 4.5 مليار و يجب ضغط الاعتمادات اللازمة للعمل الحكومي إلى أقل من 3.2% من إجمالي الإنفاق العام، و ذلك من خلال:

- إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة.

- التوسع في تطبيق موازنة البرامج والأداء ليتحقق الانضباط المالي.

و أكد الأعضاء على أن العبرة ليست بزيادة المحصنات، ولكن بتحقيق الاستفادة القصوى من المحصنات الأصلية، بما سيؤدي إلى وفر كبير، و ضربوا مثلاً على ذلك بأن زيادة الإنفاق على التعليم لم

تؤدي إلى إصلاح حال التعليم أو المعلم.

و أشار النواب إلى بعض التجاوزات في قطاعات بعينها. مثل مخصصات هيئة الإذاعة والتليفزيون غير المدونة والسرية مثل وزارة الدفاع. حيث بلغ عجز العمليات الجارية بها 2.45 مليار جنيهاً. و طالبوا

بضرورة أن يكون هناك رقابة على التنفيذ خصوصاً بالنسبة للهيئات التي تحصل على دعم.

كما أشاروا إلى الصناديق الخاصة بالوزارات التي لا تظهر حساباتها بالموازنة العامة. بما لا يحقق كامل الرقابة على المال العام.

و حرصاً على المال العام. طالب الأعضاء بإعداد دراسة جدوى للمشروعات الاستثمارية قبل تنفيذها مثل مشروعات أبو طرطور وحديد أسوان وفحم المغارة حتى لا يتم إهدار الموارد. كما يجب تنفيذ المشروعات في أقرب وقت. في ظرف سنة واحدة أو سنتين بدلا من توزيع الاعتمادات على سنوات الخطة.

- و أكدوا أن بعض المنح والقروض لم يتم استخدامها. و من ثم لا يجوز الاقتراض إلا بعد دراسة متأنية للمشروعات التي تتطلب استثمارات عن طريق الدين.

- ترشيد الإنفاق والاستخدام الأمثل للإمكانات المتاحة و إيقاف أوجه البذخ في الإنفاق. « كفى بناء المنشآت الحكومية الضخمة كمصلحة الجمارك ووزارة الخارجية ودور الصحف القومية وما إلى ذلك من منشآت». لكل رئيس قرية ورئيس حي مكتب مجهز بعشرة أجهزة تكييف وسيارات. و مبنى وزارة المالية الذي تكلف 400 مليون جنيه ولم يتم الانتفاع به فلماذا لا يؤجر مفروش ؟

- يمكن تخفيض الأجور بتفعيل مبدأ الحصول على أجازات بدون مرتب للعاملين بالدولة دون قيود كذلك تطبيق نظام العمل لنصف الوقت بنصف الأجر وكذلك وضع سياسة للخروج المبكر على المعاش وتطوير نظم الحوافز والمكافآت على أن تكون مرتبطة بتحسين الأداء.

- التزام الحكومة بسداد كافة المستحقات المدينة و التي تقدر بحوالى 22.2 مليار جنيهاً، وتسوية مديونيات بنحو 8.9 مليار جنيهاً. يمثل ضحا جديداً للأموال لمواجهة أزمة السيولة وحل مشاكل القطاع الخاص التمويلية.

- زيادة المدارس الخاصة بما يقلل الإنفاق العام على التعليم.

- تخفيض الواردات الحكومية، وتشديد رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك وخاصة في مجال الاستيراد.

7 - الدين العام وعجز الموازنة :

كان لحجم العجز في الموازنة، و ارتفاع قيمة الدين العام، والمبلغ المخصص لخدمة الدين الأثر البالغ في استحوازه على قدر كبير من تعليقات النواب. لمدى تأثير ذلك على قدرة الحكومة على توفير الخدمات من ناحية وقدرة الاقتصاد الوطني على النمو.

أوضح الأعضاء أن السبب الرئيسي لعجز الموازنة هو عدم كفاية الموارد العامة (6.1%) من ناحية، وارتفاع معدل الإنفاق العام(11.7%) من ناحية أخرى يؤديان إلى زيادة العجز واستمراره. إن الهيئات الاقتصادية أصبحت أبواباً للتبذير والإهمال وإهدار المال العام وتهديد أرواح المواطنين و عدم استفادة الفقراء من خدماتها، و الدعم المقدم لتلك الهيئات يمثل رافداً أساسياً للعجز.

أكد النواب أن تطور وزيادة حجم الدين المحلي من 84 مليار جنيهاً عام 93 إلى 240 مليار عام 2001 بنسبة 59.2% من الناتج المحلي الإجمالي، معناه فشل السياسة الاقتصادية وخطورة سياسة الاقتراض. و حقيقة أن حجم خدمة الدين 38.2 مليار جنيهاً، والإنفاق على الأمن والدفاع والخدمات الاجتماعية 28.1 مليار، و الاستثمار 19.3 مليار، يوضح أن خدمة الدين ضعف الإنفاق على الصحة والتعليم وخلافه.

استعرض الأعضاء حجم الدين المحلي بمكوناته الثلاثة حيث وصل إلى ما يقرب من مائتي مليار جنيهاً.

و أوضحوا أن الحكومة تخرص - عن طريق فصل مكوناته - ألا تتجاوز نسبتة 60 % من الناتج المحلي الإجمالي وهو مؤشر المؤسسات الدولية لوصول المديونية إلى حد الخطر.

و أكدوا أن استمرار الدولة في التوسع في الاقتراض الخارجي، مع ارتفاع سعر الدولار يؤدي إلى زيادة قيمة القروض الخارجية وعبء خدمتها. حيث ارتفع عبء خدمة الدين 11% نتيجة لتغير سعر الصرف فقط. إن زيادة الدين تعنى فشل الحكومة في إهلاك (سداد) جزء منه، و من ناحية أخرى خسارة المواطن العادي بقيمة هذه الزيادة التي تبلغ 4.5 مليار جنيهاً.

أوضح النواب أن العجز البالغ 30 مليار جنيهاً، سيتم سداده من خلال الأوعية الادخارية أو القروض أو أذون الخزانة العامة. من المفروض أن يستثمر في تنمية حقيقية تدر عائداً يضمن سداد هذه الديون. و من المتوقع أن يزداد ذلك الرقم نتيجة لانخفاض متحصلات الجمارك، ودخل قناة السويس، و عوائد البترول لالتزامنا بالبيع لإسرائيل بنصف السعر. يتوقع الخبراء أن يصل العجز إلى 50 مليار جنيهاً، وهو ما يعنى زيادة الإنفاق العام على حساب ما يقدم من خدمات للمواطنين، مما يؤكد خطأ السياسات المتبعة التي أدت إلى تطور العجز في الموازنة ليصل إلى 8.3 % من إجمالي الناتج المحلي الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة التضخم وارتفاع الأسعار.

و حذر الأعضاء الحكومة من إجراء المقاصة بين الدين المحلي وتمليك جزء من الهيئات الاقتصادية لهيئة التأمين والمعاشات، حيث أنها تعاني من قصور الموارد واختلال التوازن في الأسعار.

و طالبوا الحكومة بعدم التسرع في ضم موازنات صناديق التأمينات لوزارة المالية والإبقاء على النظام الحالي مع خفض نسبة الحكومة من 70% إلى 60 % ويتحمل صندوق المعاشات النسبة الباقية. في حين رأى آخرون - من الأعضاء - أن نقل موازنات صناديق التأمين والمعاشات للحكومة سيخفض الدين الداخلي، و طالبوا بفض الاشتباك بين الخزانة العامة للدولة وصناديق التأمينات والمعاشات.

عقبت الحكومة على هذه الملاحظات، و أوضحت أنه لا خوف من العجز طالما أن الدولة تملك أصولا وتستطيع أن تسدد العجز. « سوف أخذ ثلاثة هيئات فقط هيئة البترول، وهيئة قناة السويس والهيئة التي تحولت أخيرا لشركة وهي شركة الاتصالات، فقيمتها السوقية إذا أردت أن أبيعها اليوم 240 مليار جنيه ثلاث هيئات فقط من 42 هيئة اقتصادية»

و هنا انتقد الأعضاء ذلك الرد من جانب رئيس مجلس الوزراء، واصفين إياه بأنه غير مقبول. لأن هذه المؤسسات تمثل عبق التاريخ ودماء الأجداد، فنحن لم نقم بإنشائها كي نبيعها، وكان الأجدد به أن يقول إننا سنزيد الإنتاج وننشئ مصانع جديدة، بدلا من اقتراح بيعها.

وطالب النواب الجهات الحكومية - التي تطلب تمويل للاستثمارات - أن تحدد أولويات هذه المشاريع ومصادر تمويلها و أسلوب السداد حتى يمكن تخفيض الدين العام، و إعادة هيكلة الدين والبحث عن وسائل أقل تكلفة، مع تقليل الواردات و زيادة الصادرات و حماية المنتج المصري.

8 - الاستثمار و الادخار :

في نطاق تأثير كلا من الاستثمار والادخار على تحقيق معدلات تنمية مرتفعة، كانت آراء الأعضاء في اتجاه زيادتهما، واستخدام الاستثمارات المحلية والأجنبية كقاهرة تدفع الاقتصاد الوطني للخروج من حالة الركود و الانكماش، و تفعيل قدرات المجتمع البشرية و المادة.

رصد الأعضاء أن الأجور تمثل 25% من إجمالي المصروفات، والإنفاق الإجتماعي 41% وخدمة الدين العام 27%، فماذا يتبقى للاستثمار؟

رفعت الحكومة الاستثمارات من 15 مليار إلى 19 مليار، في حين رفعت النفقات الجارية للجهاز الحكومي من 66 مليار إلى 73 مليار، بزيادة 7 مليار ما يعنى أن الإنفاق أكثر من الاستثمار، موضحين أن فرق

أعباء الديون 4 مليار هو نفسه فرق الاستثمارات من 15 - 19 مليار. أي أن الاستثمارات تمول من الدين العام.

و طالبوا الحكومة بزيادة الاستثمار بدلا من 16.9 % (من النفقات العامة) إلى 19% لزيادة معدلات النمو ومواجهة البطالة. مؤكداً أن أولويات الخطة يجب أن تتعلق بالإنتاج. كما طالب الأعضاء رفع معدل الادخار الحالي (13% من الناتج المحلي الإجمالي) لتنفيذ البرنامج الاستثماري. الذي يجب توجيهه للوادي الجديد لأنه مستقبل مصر. وكذلك استغلال المشروعات الكبرى في شرق القناة وترعة السلام والشيخ جابر والشيخ زايد. مع إرساء مبدأ «من أصلح أرضا فهي له» بدلا من إعطاء 600 مليون متر لقلعة من الأفراد. فيجب توزيع الأراضي على شباب الخريجين.

أكد النواب أن عدم ثبات سعر الصرف أدى إلى تخفيض الجدارة الائتمانية لمصر في أسواق المال العالمية. كما أن تقلب سعر الصرف سيؤثر على أهداف الخطة بالسلب. مشيرين إلى أنه لا يوجد خطة واضحة لسعر صرف الجنيه المصري و تفعيل قوته الشرائية.

و تسائل الأعضاء عن السر في انخفاض مساهمة القطاع الخاص في النمو والتشغيل بالرغم من التيسيرات والتسهيلات الممنوحة له من الحكومة. مشيرين إلى أن انخفاض نسبة استثمارات القطاع الخاص والتعاوني في الخطة السابقة دفع الحكومة إلى القيام بجهد استثماري إضافي. في حين ذهب البعض إلى أن القطاع الخاص لن يستطيع القيام بالتزاماته في ظل حالة الركود الحالية. وضعف القوة الشرائية. وارتفاع أسعار المواد الخام والطاقة وتكاليف التشغيل وأعباء الضرائب والرسوم جمركية تزيد عن 60 فئة. وجميعها لا تساعد القطاع الخاص على إنجاز نصيبه من الاستثمارات. فلا بد من وجود خطة طموحة لمساعدة القطاع الخاص أن يتوسع ويعمل لحل مشكلة البطالة.

طالب جانب من الأعضاء بحتمية اشتراك الدولة. والبنوك الوطنية. والمستثمرين الوطنيين. في ثلاثة اقتصادية لسحب

الاقتصاد القومي. مشيرين إلى أن ذلك أصبح ضرورة ملحة. حيث أنها الوسيلة التي

تبعث على الثقة وتضمن وفرة الإنتاج وجودته وزيادة التصدير حيث عجز القطاع الخاص وحده عن ذلك. مع ضرورة التعرف على احتياجات المستثمرين وإتاحتها مثلما فعلت بقية الدول. و أشار البعض الآخر إلى أنه إذا تحقق السلام. وإذا أدرك الأخوة العرب أن المعركة بيننا وبين العدو معركة حضارية. عليهم أن يزيدوا من استثماراتهم فلتحقق أرقام النمو الموجودة بالخطة.

و طالب الكثيرون من الأعضاء بمساندة القطاع الخاص. خاصة في المشروعات الصناعية الصغيرة. وتسهيل الإجراءات المعقدة حتى يساهم مع الدولة في حل مشاكل البطالة وزيادة مواردها من رسوم وضرائب وتأمينات. كما طالبوا بسرعة تنفيذ المناطق الاقتصادية الجديدة. و إعادة دراسة قوانين الاستثمار لتنقيتها من كافة العراقيل التي تعوق جذب الرأسمال العربي والأجنبي. لخلق فرص عمل حقيقية وتعظيم الناتج القومي.

و من أجل زيادة استثمار القطاع الخاص المصري والعربي والأجنبي. يجب توجيه حزمة سياسات توسعية آمنة؛ سياسات تجارية - مالية - ائتمانية غير تقليدية⁽¹⁵⁾. في حين رأى البعض أن القضية ليست في حزمة السياسات التوسعية الآمنة⁽¹⁶⁾. إذ أن هناك 15 مليار جنياً عبارة عن قروض لم تسدد. والمقترضون ليس لهم أي ضمانات لسدادها. وهي أموال الشعب وهي مذكورة بتقرير اللجنة (الخطة والموازنة). و هنا عقت الحكومة: بأن عدم الانتظام في السداد لا يجب أن يؤخذ عن سوء نية.

أشار عدد من الأعضاء إلى أن المستثمرين يستفيدون من الإعفاءات. فيجب مراجعة نظام الإعفاءات. و أن الاستثمارات الأجنبية لم تؤدي إلى زيادة التصدير ولكن توجهت للسوق المحلي.

15 - العضو محمد أبو العينين الجلسة 96

16 - العضو أبو العز الحريري الجلسة 96

و أيد الأعضاء إنشاء إدارة متخصصة لإدارة التدفقات النقدية حتى لا نفاجا بأن منحا قد جاءت ولم نستفد منها. و أشار الأعضاء إلى أن مصادر تمويل برامج الاستثمار الحالية مستمدة من بنك الاستثمار وكلها أموال معاشات. في الوقت الذي لا يوجد رسمياً ولا قانونياً ما يسمى ببنك الاستثمار القومي.⁽¹⁷⁾

الحكومة : هناك مشروع قانون عرض على مجلس الشورى ومجلس الشعب ولم يناقش حتى الآن.

9 - التصدير:

قضية التصدير أبرزتها الحكومة على أنها قضية مصيرية (حياة أو موت) كانت هذه أبرز ملاحظات الأعضاء بشأنها:

أكد الأعضاء على ضرورة الاهتمام بالتصدير من حيث: الاهتمام بجودة المنتج ودراسة الأسواق و التخصص في بعض المنتجات التي يتميز بها السوق المصري. وفتح أسواق جديدة والرقابة على السلع و طالبوا بدعم المصدرين من خلال: تخفيض الرسوم الجمركية وتوحيد الجهة التي يتعامل معها المصدر. زيادة الدعم المخصص لصندوق دعم الصادرات. وتنميتها بما يحقق المستهدف. مؤكداً أن زيادة الصادرات يكون بجودة الإنتاج والقدرة على المنافسة. و اقترح البعض أن يتم دعم التصدير من ميزانية الدولة عن طريق بنك تنمية الصادرات.

الحكومة : ستتقدم الحكومة بمشروع القانون الخاص بالصادرات و يؤكد على مساندة جهود الترويج وتخفيف الإجراءات البيروقراطية

في حين أكد البعض على أن قضية التصدير لا تحتاج لقانون فحسب. وليست منح إعفاءات. ولكنها منظومة متكاملة تبدأ بسياسات الاستثمار وخدماته وتكاليفه مروراً بقضايا الإنتاج والإنتاجية تماشى مع قضايا الخدمات التصديرية فيما يتعلق بالتسويق والنقل والتأمين والترويج. و تفعيل أنشطة الشباب في

الصناعات الصغيرة من أجل التصدير. مع تدعيم صندوق تصدير الحاصلات الزراعية لتنمية الصادرات الزراعية، فضلاً عن وضع إستراتيجية للتصدير.

و طالب البعض رفع التعريفة الجمركية على السلع الأجنبية التي تصيب السوق المصرية بالإغراق وتؤدي إلى كساد الصناعة المصرية مما يؤدي إلى مزيد من البطالة، في حين ذهب رأى آخر إلى عدم اللجوء للتصدير والاكتفاء بالتصنيع للسوق المحلي، حيث أن المنتج المصري لا يستطيع أن ينافس في السوق المحلي فكيف سينافس في الأسواق الخارجية.

10 - الزراعة :

يضم مجلس الشعب المصري ضمن أعضائه نسبة 50% يمثلون العمال والفلاحين، و على الرغم من ذلك لم تأخذ الزراعة وهموم الفلاحين ومراجعة السياسة الزراعية للدولة النصيب الكافي من المناقشات، حيث انصبت كلمات النواب على قضايا فرعية دون الدخول في السياسات طويلة المدى، والتي يمكن أن تؤثر على مستقبل الزراعة وعلى المستوى المعيشي للمزارعين، حيث تضمنت كل الكلمات التي تطرقت للزراعة على شكر وزير الزراعة على السماح بجدولة ديون المزارعين لدى بنك الائتمان الزراعي، والمطالبة بخفض معدل فائدة الإقراض للفلاحين وهي الملاحظة الأكثر تكرار :

- شكراً لزيادة سعر توريد قصب السكر، والسماح بجدولة ديون المزارعين لدى بنك الائتمان الزراعي وخفض معدل الفائدة إلى 5.5%. وعدم إضافة فوائد جديدة في حالة جدولة ديونهم على 10 سنوات، حيث أن الفلاح هو المنتج الحقيقي في هذا البلد، وإطلاق سراح من تم سجنهم قبل صدور القرار وعدم حبس المتعثرين حتى يتمكنوا من سداد دينهم الأصلي، والتشديد على مسؤولي البنك بتنفيذ القرار حيث يرفضون تنفيذه بحجة عدم وصول تعليمات و أن كل ذلك مجرد كلام «جرايد»، وكذلك جزيل الشكر على رفع سعر توريد قصب السكر بواقع عشرة جنيهات للطن

(ما يعادل قرش واحد للكيلو). وصرف الزيادة هذا العام بدلا من العام القادم. وهذا المبلغ لم يصرف وكذلك لم يصرف زارعو القصب إلا 60% من قيمة ما وردوه لشركة السكر.

نبه الأعضاء إلى أن تخفيض فوائد بنك الائتمان الزراعي من 7% إلى 5.5% - كما وعد السيد رئيس الوزراء - لم يكن له وجود في البيان المالي للحكومة. و طالب الأعضاء بالعمل على إحياء دور الجمعيات الزراعية في القرى مرة أخرى. و كرروا الشكر لوزير الزراعة على زيادة إنتاج القمح إلى 65% وتحقيق فائض في الخضر والفاكهة والإنتاج الداجنى. ولكن هناك عجز في الثروة الحيوانية والسهمية والمحاصيل الزيتية.

و طالب الأعضاء بزيادة اعتمادات صندوق دعم الأسعار للحاصلات الزراعية. و نبهوا إلى أنه لم يتم تدبير الموارد اللازمة لذلك الصندوق. و العمل على زيادة صادرات الحاصلات الزراعية. و زيادة الرقعة الزراعية. خصوصا منطقة الصاحية والإسماعيلية وشمال سيناء. و حل مشاكل أصحاب الأراضي المشتراة من الجمعيات المنحلة مع القوات المسلحة.

كما طالب البعض بزيادة ميزانية وزارة الزراعة. لاستصلاح واستزراع الأراضي الجديدة لمضاعفة تصدير الحاصلات الزراعية. و تشجيع الشركات المصرية المستعدة لتوسيع رقعة الأراضي الزراعية واستصلاح الأراضي الصحراوية و تشغيل الشباب و زيادة الإنتاج.

و أوضح الأعضاء أنه إذا تم الانتهاء من مشروع ترعة غرب الدلتا وقد قارب على الانتهاء. فيمكن زراعة 404 آلاف فدان. ولكن الخطة وضعت هدفا لها يقضى باستصلاح 26 ألف فدان فقط. وهذه إمكانيات شركة صغيرة وليس إمكانيات دولة.

وطالب بعض الأعضاء باستمرار تثبيت أسعار الأسمدة الأزوتية وتخفيض أسعار باقي الأسمدة والتقاوي. والمبيدات والوقود والآلات خاصة في المناطق الصحراوية وتوفير الخدمات الأساسية.

و نبهوا إلى أن المزيد من الاستثمارات الزراعية سوف تؤدي إلى سد الفجوة الغذائية. مع ضرورة زيادة اعتمادات الخطة للمشروعات الخاصة بالإنتاج الحيواني.

11 - الصناعة:

تعد الصناعة قاطرة التنمية في كل دول العالم، والعنصر الأساسي لصنع التقدم والحضارة وتغيير بنية المجتمعات، و على الرغم من ذلك - مثلها مثل الزراعة - لم تأخذ النصيب الوافي من وقت الأعضاء حتى أن الكثير منهم تحدث عن شركات القطاع العام المنتجة على إنها رجس من عمل الشيطان يجب تجنبه والتخلص منه. وليس على إنه قطاع منتج يمكن الاستفادة منه وتطويره وتحقيق تنمية حقيقية من خلاله. خاصة أن قطاع الصناعات التحويلية جاء في المرتبة الأولى من حيث إسهامه في توليد الناتج المحلي خلال الفترة من 2001- 2006 .

أوضحت المناقشات التناقض الواضح بين نصيب قطاع الصناعة والتعدين والبتترول الذي بلغ 0.4 % من الإنفاق العام، بينما يحصل قطاع الثقافة والإعلام على 0.8% .

و أشار الأعضاء إلى أنه لا بد من تهيئة الصناعة الوطنية لمواجهة اتفاقية التجارة الدولية وإزالة أعبائها وكذلك النظر في أسعار الطاقة، و نبهوا إلى ضرورة تحديث الصناعة على أعلى مستوى وبأسعار تتناسب مع الأسعار العالمية، لأنه لا يمكن تحقيق تنمية بدون وجود قاعدة صناعية وطنية، والحكومة تباع المصانع والشركات دون إضافة مصانع جديدة، وقد تعطل برنامج تحديث الصناعة كثيرا ما يتطلب أن يكون له أولوية أولى لزيادة الناتج القومي ومواجهة مشاكل البطالة.

وحمايتها مما يهددها حيث يعمل بها 2.5 مليون عامل وتمثل 20% من الناتج القومي و50% من الصادرات بما قيمته 6 مليارات.

12 - التخصّص:

قضية التخصّص هي أحد أهم القضايا الخلافية بين الأعضاء، ونتج عنها مجموعة مشاكل أثارها النواب كل حسب رؤيته وقناعاته كما يلي :

فذهب البعض إلى أنه يجب أن تكون فلسفة التخصّص على أساس استغلال رأسمال غير مستغل. وعليه توجه حصيلة التخصّص إلى مزيد من الاستثمار لخلق فرص عمل جديدة. لا أن توجه لصرف معاش مبكر وتمويل عجز الموازنة وسداد أعباء الديون، فماذا سيكون عليه الحال لو تم الانتهاء من التخصّص، كيف سنسدّ الديون؟

أوضح البعض أن توجيه نسبة 50% من حصيلة التخصّص لسداد الديون كشفت الحكومة، فلا هي حافظت على ممتلكاتها ولا هي سدّدت ديونها، وخرجنا من الموضوع مفلسين.

الحكومة : حصيلة برنامج التخصّص 16 مليار جنيهاً من بيع 134 شركة، والباقي 170 شركة لم نبعها بيعاً كاملاً، وجميع ما تم وضعه في القطاع العام منذ إنشائه 6 مليارات، إذن المكسب 10 مليارات !!

نبه الأعضاء إلى عدم وجود برنامج لتنفيذ خطة (التخصّص) لتحقيق المستهدف وهو 5 مليارات، وإزاء فشل البرنامج في الخطة السابقة، تسائل الأعضاء عن الإجراءات الجديدة التي يمكن أن تكون الدولة قد اتخذتها لاستدراك الوضع، «هل هناك تيسيرات للمستثمرين وصلاحيات للمسؤولين؟!

وشكك الأعضاء في إمكانية تحقيق مبلغ 5 مليارات جنيهاً حصيلة التخصّص لعزوف المستثمرين عن الشراء، و طالب البعض بالعمل على خصخصة البنوك، والشركات التي لا تملك فيها الحكومة أكثر من 20-30%، بينما طالب البعض بإعادة النظر في عملية التخصّص لأنها أصبحت من أكبر مصادر البطالة.

13 - الهيئات الاقتصادية:

سبق و أوصت لجنة الخطة والموازنة بأن تعمل هذه الهيئات بمنطق تحقيق الربح بغض النظر عن الدور الإجتماعى التي أنشئت من أجله. فقد سارع الكثير من النواب بالتأكيد على نفس الفكرة :

- إما أن تكسب أو تصفى أو تضم لأي جهة أخرى.

إن تزايد عجز الهيئات الاقتصادية بنسبة 13% يعنى أن الإصلاحات الاقتصادية والإدارية فشلت في علاجها، و لا بد من تحويلها إلى التشغيل الاقتصادي بمعالجة هياكلها الاقتصادية والإدارية لتحويلها إلى هيئات منتجة تدر أرباحاً، و أيد البعض توصيات تقرير لجنة الخطة باستحالة استمرار بعض الهيئات التي تحقق خسائر مستمرة. دون إصلاح هياكلها التمويلية حتى لا تستنزف الموارد. كما طالب البعض بعدم دعم الهيئات الخاسرة إلا إذا كانت تقوم بدعم الخدمة التي تقدمها. بينما طالب البعض بإعادة النظر في دعم الهيئات التي لا تقدم خدماتها على الوجه الأكمل. خصوصاً السكة الحديد. مشيرين إلى أنه في مجال النقل تدعم الحكومة السكك الحديدية ومرفق النقل العام ومع ذلك يقدم القطاع الخاص نفس الخدمة وبنفس السعر ويحقق ربحاً ويدفع ضرائب للدولة.

و أكد بعض الأعضاء أن دعم الهيئات الاقتصادية الذي يبلغ المليارات يذهب في أغلب الأحوال في صورة مكافآت. ولا يشعر به المواطن العادي.

لقد أكد البيان المالي للعام الماضي أن للهيئات الاقتصادية متلكات مجمدة وغير محصورة وغير موثقة. وبالتالي فإن التصرف فيها محدود. في الوقت الذي لم يتم ذكرها في البيان المالي الحالي مما يفتح أبواب الفساد والسرقه. لذلك يجب وضع جدول زمني لحصر هذه الأصول. و بيع المخزون الراكد لديها بنسبة 50% من ثمنه الأساسي حتى لا يفسد.

و رأى بعض الأعضاء ضرورة إصلاح هياكل وأوضاع الهيئات

الاقتصادية مع رفع أسعار خدماتها. بينما اعترض البعض على رفع أسعار الخدمات. فتسائل البعض: كيف تسدد هذه الهيئات ديونها البالغة (45 مليار) في ظل العجز الداخلي. ورد عليهم بعض الأعضاء بأنه لو وجدت الإدارة الناجحة للاستخدام الأمثل لما هو متاح لتم توفير دعم لهذه الهيئات. فيجب تغيير مجالس الإدارة لأنها لا تحسن العمل مع وجود الدعم والاستثمارات. و شكك البعض في إمكانية إصلاح هذه الهيئات.

حيث «تعد الحكومة بذلك كل عام ولا يتم شيء».

14 - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية :

تفاوتت آراء الأعضاء في درجة الدفاع عن هذه الحقوق. وإن كانت في أغلبها تشكو من ضعف المخصصات وبطء تنفيذ الاستثمارات وعدم مراعاة الخطة لاحتياجات المواطنين. على النحو التالي:

التعليم :

أوضحت المناقشات تدنى نسبة الإنفاق على التعليم. حيث تنفق غالبية دول العالم على التعليم 7% من جملة الإنفاق العام. في حين تنفق مصر حوالي 5.5% فقط. كما أوضحت المناقشات - كذلك- انخفاض نصيب الطالب من الإنفاق. حيث كان ينفق على الطالب الجامعي عام 90/91 ما يقرب من 6 آلاف جنيهاً. و في عام 2001 انخفض إلى 4 آلاف جنيهاً. كما أن المخصص للإنفاق على العملية التعليمية نسبة 20% من إجمالي ميزانية التعليم. والباقي يذهب إلى الأجور والحوافز. في حين أن المعدل العالمي لا يقل عن 40%.

كما أوضح الأعضاء عدم تناسب مخرجات التعليم مع المبالغ المخصصة. و لا مع احتياجات المجتمع. « فلا بد من ربط منظومة التعليم الفني بالإنتاج. ويمكن أن يكون هناك تعليم فني في الوزارات».

انتقد الأعضاء عدم وجود برنامج لتطوير قدرات المواطن المصري وتدريبه لزيادة كفاءته. بما في ذلك الاهتمام بالبحث العلمي. واصفين

نظام التعليم بأنه لا يتعدى كونه برنامج موسع لمحو الأمية.

انتقد الأعضاء - كذلك - حرص المدارس على تحقيق نتائج مرتفعة من الناحية الصورية، أدى إلى وصول تلاميذ للمرحلة الثانوية وهم يجهلون القراءة والكتابة.

و طالب الأعضاء بترشييد الإنفاق على التعليم، بحيث يكون القياس على الناجح وليس على المدخلات، مثل عدد المدارس وعدد التلاميذ وعدد الكتب. « فنحن نحتاج لتغيير شكل الموازنة ».

أكد الأعضاء على أن مخصصات وزارة البحث العلمي ومراكز البحوث لم تتعد 167 مليون جنيهاً، فكيف ستدخل مصر الألفية الثالثة بهذا المستوى العلمي المتدني؟

و طالب الأعضاء برفع مستوى العلم، وعمل كادر خاص به، وزيادة رواتبهم وحوافزهم، و المكافآت للتخلص من ظاهرة الدروس الخصوصية. أوضح بعض الأعضاء ، أن الزيادة السنوية في أعداد التلاميذ تقدر بحوالي 1.4 مليون تلميذ، في حين أن عدد المدرسين 35 ألف فقط. وما هو متاح من الميزانية غير كاف لزيادة مرتبات المدرسين.

كما طالب الأعضاء بتعيين المدرسين المتعاقدين بنظام المكافأة لتغطية العجز في التربية والتعليم والمعاهد الأزهرية، و ضرورة زيادة المبالغ المخصصة للتعليم، مع توفير اعتماد إضافي لبدء تنفيذ خطة تطوير التعليم حيث أن التمويل متوافر و لكنه غير مخصص. كما يجب زيادة اعتمادات بناء الفصول لاستيعاب إعادة العمل بنظام السنة السادسة [في التعليم الابتدائي] وتوفير خدمات المدارس الذكية (7500 مدرسة إعدادية) مع التوسع في إنشاء المدارس التجريبية ، و كذلك يجب الوصول لمصادر مختلفة لتمويل التعليم قبل الجامعي والعالي، و تطوير المدارس الصناعية، و استكمال المباني والأجهزة اللازمة لجامعة جنوب الوادي، و اعتماد مبالغ مالية لانفصال جامعة سوهاج ومعاملتها كجامعة مستقلة، فضلاً عن الانتهاء

من إنشاء كليات جامعة قناة السويس وإضافة كليات جديدة. و ضم المعاهد الأزهرية إلى وزارة التعليم. وإنشاء هيئة أبنية تعليمية خاصة بها. شدد الأعضاء على ضرورة تنفيذ وعد الحكومة ببناء 2000 مدرسة كل عام والتي تحتاج إلى 3 مليار جنيهًا. ما أدى إلى عدم تحقق زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس لأن الدولة لم تنفذ سوى 800 مدرسة فقط. لذا يجب إعطاء القطاع الخاص الفرصة لإنشاء مدارس جديدة. مع السماح لهم بزيادة كثافة الفصول. حيث وصلت كثافة الفصول في المدارس الحكومية إلى 105 تلميذ. في حين أن النسبة في القطاع الخاص وصلت إلى 28 تلميذ فقط في الفصل الواحد.

نبه الأعضاء إلى أن معظم الإدارات التعليمية تشغل فصولاً في المدارس. مما يؤدي إلى زيادة تكديس التلاميذ في الفصول

و طالب النواب بزيادة ميزانية التغذية لطلاب المدارس إلى 75 مليون جنيهًا. لكي تغطي 150 يوماً في السنة الدراسية. في حين رأى البعض أن قصة التغذية المدرسية (70 مليون جنيهًا) مهيأة تماماً للنهب والسرقة من بعض الممولين وبعض القائمين عليها فيجب إلغائها من الميزانية.

الصحة :

شهدت قضية الصحة عند مناقشتها من جانب النواب مجموعة من الملاحظات و المطالب. كان أهمها:

زيادة المبالغ المخصصة للقطاع الصحي لبناء مستشفيات جديدة وصيانة القائمة. « وتوفير أجهزة طبية وأدوية وأطباء »

و إنشاء هيئة أبنية صحية حماية للثروة العقارية الصحية. لافتين النظر إلى توفر الكوادر بوزارة الصحة. ولن تكلف الموازنة شيئاً. ضرورة زيادة أعداد المستشفيات العامة والمركزية والمستشفيات القروية. و سرعة الانتهاء من المستشفيات التي قارت على الانتهاء أو حُت التنفيذ. في حين طالب البعض بعدم إنشاء مستشفيات قروية جديدة والاستعاضة عنها بوحدة صحية أولية. والتركيز على

المستشفيات المركزية مع تقديم وتوفير الأدوية والأطباء اللازمين.

طالب بعض النواب بنقل العلاج المجاني للمحافظات بدلاً من القاهرة. حيث توجد المجالس الطبية المتخصصة.

أوضح الأعضاء أن زيادة عدد الأسرة إلى 151 ألف سرير هي نسبة متواضعة بالنسبة لعدد السكان. و طالبوا بزيادة دعم الدواء لمحدودي الدخل. والعمل على الحد من ارتفاع أسعار الأدوية. وزيادة المبالغ المخصصة للمستلزمات الطبية والأدوية والعلاج على نفقة الدولة. نبه الأعضاء إلى أن معظم المبالغ المخصصة لوزارة الصحة تذهب إلى بند الأجور. في حين طالب البعض بزيادة مرتبات الأطباء. و تدعيم نظام التأمين الصحي بإصدار قانون خاص بالتأمين الصحي يضم إليه اعتمادات العلاج على نفقة الدولة. و توسيع مظلة التأمين الصحي لتشمل أصحاب العمل من الحرفيين وصغار التجار أسوة بالعاملين لديهم. و تطبيق التأمين الصحي على الفلاحين و الأطفال. فضلاً عن ضرورة

توفير مستشفى تأمين صحي في قطاع جنوب قنا.

الإسكان :

في البداية أوضح الأعضاء أن هيئة المجتمعات العمرانية مدينة بمبلغ 37 مليار جنيهًا. و تسائلوا عن حقيقة تلك المديونية. « هل هي أموال مجمدة أم مسروقة ». و قرر الأعضاء أن الخطة السابقة لم تحل مشكلة الإسكان لاعتمادها الكلي على القطاع الخاص الذي يستهدف الربح. كما أن الحكومة لم تقدم الضمانات الكافية لتحقيق أهدافها في إنشاء 220 ألف وحدة سكنية. و أوضحوا أن المواطن الذي يحجز مسكناً مدعوماً من الدولة ينتظر 8 سنوات حتى يتسلم وحدته. و نبه الأعضاء إلى ارتفاع أسعار الحديد بشكل جنوني ما يزيد من مشكلة الإسكان. و طالب الأعضاء

بتوفير إسكان الشباب في المحافظات. زيادة المبالغ المخصصة لإسكان محدودي الدخل. زيادة المخصص لإنشاء الإسكان منخفض

التكاليف لمواجهة زيادة أسعار شقق هيئة التعاونيات التي يصل ثمنها إلى 100 ألف جنيهًا. إلغاء نظام التمليك للوحدات السكنية وطرح الوحدات السكنية الاقتصادية بنظام الإيجار. وزيادة اعتمادات المحافظات لإقامة مساكن بديلة للمواطنين المضارين من إزالة وترميم منازلهم.

البطالة و العمل:

كانت قضية البطالة من أكثر القضايا التي أثارت جدلاً و اهتماماً واسعاً وشكوى من الأعضاء. و تراوحت آراؤهم ومقترحاتهم فيما يلي:

أوضح الأعضاء أن الخطة تهدف إلى توفير 537 ألف فرصة عمل بالإضافة إلى 120 ألف فرصة عمل للإحلال. بينما يذكر البيان المالي للموازنة توفير 750 ألف فرصة عمل. مما يدل على التناقض والتضارب في الأرقام. و شككوا في تنفيذ هذا البرنامج استناداً إلى خبرة العام الماضي. أكد الأعضاء على أن المبلغ المخصص للتشغيل وقدره 400 مليون جنيهًا لن يوفر 170 ألف فرصة عمل سنوياً. حيث أن ما نفذ في العام الماضي 154 ألف فرصة فقط. يؤكد ذلك تناقص اعتمادات التشغيل عن موازنة العام الماضي من 1.3 مليار جنيهًا إلى 0.8 مليار. و هو ما يعنى تراجع وتقاعس الحكومة عن حل المشكلة.

الحكومة : أغلب فرص العمل يكون خارج إطار الحكومة. بينما أعلن السيد وزير التنمية الإدارية أن 170 ألف فرصة عمل لن تكلف الدولة شيئاً. حيث أنها إحلال للذين خرجوا على المعاش أو توفوا. كذلك فقد أعلن على لسان وزير التنمية الإدارية أن الحكومة ستخفض الزيادة السنوية في العاملين من 7% إلى 0.7% خلال السنوات القادمة.

طالب الكثير من الأعضاء باستمرار الحكومة في تعيين الخريجين الجدد. لافتين الانتباه إلى أن المواطن ينفق على أبنائه وعندما يتخرجون لا يجدون عملاً. محذرين من تكرار ما حدث مع بعض خريجي التربية الذين أرسل لهم خطابات بالتدريب التحويلي في الميكنة الزراعية ما دفعهم للانتحار نتيجة اليأس والإحباط.

أوضح بعض النواب أن مخرجات التعليم تقدر حوالي 1.2 مليون خريج سنوياً، وكل مليار ينفق يوفر من 250 ألف إلى 270 ألف فرصة عمل، وبالتالي نحتاج من -16 20 مليار جنيهاً، و في ظل وجود عجز بالموازنة فلن يتم امتصاص هذه البطالة. مشيرين إلى فشل القطاع الخاص و الاستثماري وبرامج التدريب التحويلي والقروض في حل مشكلة البطالة. و انتقد البعض عدم وجود خطة حكومية للحد من البطالة. و قال البعض أن فرص العمل المطروحة

من قبل الحكومة تنقل الشباب من البطالة الحقيقية إلى البطالة المقنعة. في حين أكد بعض النواب أن المواجهة الحاسمة لمشكلة البطالة تكون عن طريق التنمية الصناعية في المحافظات. فيجب زيادة الاعتمادات المخصصة للمناطق الصناعية بالمحافظات. في حين رأى البعض أن حل مشكلة البطالة لن يكون إلا من خلال حل مشكلة الحرفيين. وإنشاء صندوق دعم البطالة بمول من 10.5% من الأجر الأساسية. بالإضافة إلى مساهمات القطاع الخاص بحيث يشمل الخريجين الجدد والذين يبحثون عن فرصة عمل. وليس فقط الذين يعملون ويطلبون الخروج من العمل. في حين أوضح البعض أنه لا يوجد في الموازنة ما يسمى بصندوق دعم البطالة فكيف نطالب بدعمه؟

واقترح بعض النواب حصول العاملين على أجازات بدون مرتب بحيث يمكن أن يحل محله آخرون. و نادى البعض بضرورة أن نتعلم من الصين والهند كيف استفادوا من قوتهم البشرية.

و ركز بعض الأعضاء على دور الصندوق الإجتماعي في الحد من ظاهرة البطالة، حيث ذهبوا إلى أنه؛ يمكن أن يقوم الصندوق الإجتماعي بإنشاء مشروعات صغيرة لإنتاج بعض السلع التي نستوردها من الصين ويملكها للشباب. ثم يقوم الصندوق بعملية التسويق حتى لا يتعرض الشباب لدخول السجن نتيجة التعثر في السداد. و تسائل البعض عن ميزانية الصندوق. لماذا لا تدرج في الموازنة؟ حيث أن أمواله يحصل عليها من منح لا ترد ومن قروض لا تزيد فائدتها عن 3% .

وقد حصل منذ إنشائه على ما يزيد عن 6 مليارات و فشّل في 80% من مشروعاته حيث أن آلاف الشباب المقترضين إما معرضين أو داخل السجن بالفعل.

البيئة :

احتلت قضية الصرف الصحي مجمل مناقشات الأعضاء الخاصة بالبيئة، و أبرزوا أن مركز الصرف يمثل تجمعاً أكبر نسبة تلوث في العالم، كما أن التلوث الصناعي يؤثر على الصحة والزراعة، و أوضحوا أنه لا يوجد دعم مالي لتغطية الترع والمصارف داخل الكتل السكنية، مشيرين إلى أنها السبب الرئيسي للتلوث والمرض، و طالبوا بتغطية المصارف المتخللة للقرى و زيادة ميزانية وزارة البيئة.

الشباب، الثقافة، و المرأة:

تناول الأعضاء قضايا الشباب، الثقافة، و المرأة بإيجاز شديد. على النحو التالي:

الشباب؛

طالب الأعضاء بزيادة دعم قطاع الشباب وإعادة مبلغ 20 مليون جنيهاً التي نقصت عن موازنة العام الماضي، مع الاهتمام بمراكز الشباب، وتدبير سيارات لمديريات الشباب للمرور و إمكانية المتابعة وإنشاء مراكز شباب في القرى المحرومة

الثقافة؛

طالب بعض الأعضاء بتوفير الموارد الإضافية المطلوبة لدار الكتب المصرية، المحافظة على الآثار و الاهتمام بعدم نهبها وخصوصا في أحميم، الاهتمام بقصور الثقافة وبيوت الثقافة.

المرأة؛

شكر الأعضاء الحكومة على الاهتمام المتزايد بقضايا المرأة « التي

نكن لها كل تقدير وعلى رأسها السيدة الفاضلة سوزان مبارك «. و طالبوا بتنمية المرأة من خلال الخطة القومية.

الدعم:

من أكثر القضايا التي اهتم بها النواب على اختلاف اتجاهاتهم، وانتماءاتهم، وشكلت نقداً مريراً للحكومة وموقفها تجاه حجم الدعم واتجاهاته، وذلك على النحو التالي:

أكد الأعضاء أن الزيادة في مبلغ الدعم زيادة غير حقيقية، لانخفاض القوة الشرائية للجنيه بل إن الوضع الحالي يمثل تراجعاً في مبلغ الدعم، حيث ارتفع الدعم 8.8% فقط مع زيادة 10% علاوة على المرتبات والمعاشات، وانخفض الجنيه بنسبة 34% خلال النصف الأخير من العام الماضي مع ارتفاع الأسعار بنسبة 30%. وذلك الوضع يحتم على الدولة زيادة الدعم والمرتبات والمعاشات.

نبه الأعضاء إلى أن الدعم يستفيد منه الغنى قبل الفقير، حيث أن استهلاكه أكثر، مثال البوتاجاز فالفقير يستهلك أنبوبة واحدة مقابل 6 أنابيب للغنى، نبه الأعضاء - كذلك - أن المستفيد من الدعم هم الوسطاء والبلطجية، وأصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المشروعات و طالب النواب الدولة بإيجاد وسيلة لتفعيل منظومة الدعم وترشيده ووصوله لمستحقه، كما طالب البعض بتحويل الدعم السلعي إلى دعم نقدي، و دخول الغاز إلى الريف.

الفقر:

قضية الفقر تمثل مشكلة مصر الأزلية والتي يتعامل معها الكثيرون على أنها من البديهيات، التي لا بد من التسليم بها وقبولها والتعايش معها، لأن محاولة حلها لن تجدي، وقد ساعد في ترسيخ هذا المفهوم مجموعة من المستفيدين من هذا الوضع ويؤكد ذلك أن عدد كبير من النواب يتعامل مع الحكومة في هذه القضية من منطلق عطف الحكومة على أولادها وليس من منطلق أن للمواطن

حقوقاً يجب أن يحصل عليها من خلال تشريعات و سياسات:

استطاعت الحكومات المتعاقبة للحزب الوطني أن تصل بأكثر من 50% من الشعب المصري إلى ما تحت خط الفقر. أشار النواب إلى أنه لا يوجد عدالة في توزيع الدخل وخصوصاً في محافظات سوهاج وقنا وأسوان. كما أن الإنفاق العام البالغ 141 مليار جنيه بواقع 172.8 جنيه شهرياً (للفرد) تمثل موازنة للفقر. لقد ذكر البيان المالي للحكومة أن الأجور تضاعفت 14 مرة عما كانت عليه من عشرين عاماً. ولكنه لم يذكر كم تضاعفت الأسعار، أو الفجوة بين رواتب كبار الموظفين وصغارهم. فزيادة الأجور 10% يقابلها زيادة في الأسعار 50%. تلك الزيادة التي رأى البعض أنها ناجمة عن تحجيم الاستيراد من الخارج مما أدى إلى أن أصحاب المصالح انتهبوا الفرصة لزيادة الأسعار.

انطلق الأعضاء في المناقشة من تحليل السياسات المالية للخطة. موضحين أن الخطة تهدف إلى إحداث توازن بين التكلفة المخصصة للخدمة والقيمة، ما يعني أن هناك اتجاه لزيادة الأعباء على المواطنين. كما تهدف إلى مراجعة نظم التأمين و المعاشات لخلق التناسب بين اشتراكات المؤمن عليهم وما يحصلون عليه وهو ما يعني أيضاً زيادة العبء على الموظفين. أوضح الأعضاء - كذلك - أن الموازنة تحمل الفقراء أعباء كثيرة. فالضرائب المباشرة 28.5 مليار جنيهاً. بينما الضرائب التي يدفعها محدودو الدخل 44 مليار. بما يعادل 61.13% من الإيرادات السيادية. لافتين الانتباه إلى أن 50% من الإيرادات تحصل من خلال الضرائب السيادية. وهي أكثر بكثير عنها في الدول المتقدمة التي تأخذ بنظام الضرائب التصاعدية.

و طالب الأعضاء بمد التأمينات الاجتماعية إلى الجميع وليس 90% فقط كما جاء في الموازنة. زيادة المعاشات لمواجهة أعباء الحياة بالنسبة للمستحقين وخصوصاً معاش الضمان الإجتماعي الذي لا يتعدى 80-50 جنيهاً. تخطيط برنامج لتقليل نسبة الفقر. توفير الاعتمادات اللازمة لصندوق موازنة الأسعار. فالموازنة لم تضيف جديداً لحيوب المواطنين.

الحكومة : إذا كان حد الفقر دولار يوميا فاستخدام سعر الصرف (4.6جنيهه) الرسمي لقياس الفقر غير صحيح. لأن القياس يكون بالقوة الشرائية للجنيه. بمعنى كمية السلع التي يمكن أن يشتريها الجنيه وهو ما يقدر في مصر بـ 110 قرش في اليوم. وبالتالي هناك 0.5% من المصريين فقط تحت خط الفقر.

طالب الأعضاء - كذلك - بصرف البديل النقدي للعاملين في المناطق النائية ومحافظات الصعيد. تفعيل قرار رئيس الوزراء بصرف بدلات لعمال النظافة فهم بسطاء. النظر بعين الاعتبار لتعيين المعاقين بنسبة 5% المنصوص عليها. و تطوير واستمرار برنامج شروق بالمحافظات.

المعاشات :

إعلان الحكومة ولجنة الخطة والموازنة عن الاتجاه لدمج أموال التأمينات والمعاشات في الخزانة العامة لتقليل حجم الدين الداخلي. وكذلك إعادة النظر في نظم التأمين والمعاشات لملائمة ما يدفعه المؤمن عليه مع ما يحصل عليه. أثار الكثير من اعتراض النواب. ولكن الأمر لم يخل من تأييد للفكرة باعتبار أن الحكومة لا تريد إلا الخير لمواطنيها. و يتضح ذلك من مجمل آراء النواب و تعليقاتهم:

ذهب البعض إلى أنه لا يجوز دمج أموال التأمين والمعاشات في الخزانة العامة. بل يجب تحرير سيطرة الحكومة على هذا القطاع. مشيرين إلى أن كافة القوانين التي صدرت في شأن زيادة المعاشات هي التزام على خزانة الدولة وصدت عن مجلس الشعب وهو ما تحاول الحكومة إنكاره. لافتين النظر إلى أن أصحاب المعاشات هم الذين يدعمون الحكومة وليس العكس. حيث أن مديونية الحكومة للصندوق 26 مليار فوائدها 2.6 مليار جنيهاً في حين أن زيادة المعاشات تتكلف مليار جنيهاً فقط.

نبه الأعضاء - كذلك - إلى أن سعر الفائدة الذي تستثمر به أموال المعاشات أقل من سعر الفائدة السائد في السوق. و أن النسبة الأكبر

من أموال المعاشات تذهب إلى العسكريين حيث تتحمل الحكومة 11.6 مليار، تشمل 3.5 مليار معاشات عسكرية، 1.4 مليار معاش التأمين الشامل، والباقي 6.7 مليار هو الذي يصرف للعاملين.

الفساد:

إن تأثير الفساد على عدم حصول المواطنين على حقوقهم لا يحتاج إلى برهان أو دليل، ولكن تأثيره على قدرة الحكومة على القيام بالخدمات اللازمة لتنمية قدرات وإمكانيات الفرد تتحدد بمدى حجم الفساد وقدرتها على محاولات القضاء عليه، وبشكل قاطع فإن الفقراء هم فقط من يدفعون فاتورة الفساد بالكامل، وقد كان للأعضاء رؤيتهم في هذا الموضوع على النحو التالي:

ذكر تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات أنه يوجد 5.5 مليار جنياً صرفت بالزيادة ولا يعلم الجهاز عنها شيئاً، ولم نتلق [المجلس] رد من وزير المالية عن الجهات التي قامت بصرف هذه المبالغ، وهي غير موجودة بميزانية العام السابق

الحكومة: لم ترد.

أثار الأعضاء قضية سندات الخزانة العامة، موضحين أن الجهة التي اشترتها هي شركة «Salmon Brothers» وأن نص اتفاقية الشراء يقول « هذه السندات تُضمّن بالتزامات مباشرة وغير مباشرة من جانب أصول الجمهورية » بمعنى أن أصول الجمهورية واعتماداتها مرهونة من أجل الدفع في الوقت المحدد، إلا الملكية المستعملة من جانب البعثات الدبلوماسية، كما أن هناك اتفاقية (رقم 3) سرية و لا نعلم عن بنودها شيئاً، و هناك اتفاقية ماثلة مع لبنان لم يرد فيها شرط رهن البلد.⁽¹⁸⁾

الحكومة: لم ترد.

أبرز النواب أنه لأول مرة يحاكم وزراء ومحافظين وبعض القيادات، ويتم سجنهم بسبب ما نسب إليهم من انحرافات مالية، وأن

18 - العضو أمين نور

استمرار ذلك النهج الرقابي سيوفر مليارات الجنيهات للدولة.

و من ناحية أخرى. رصدت بعض التقارير الدولية علاقة التحالف الوثيقة بين رموز السلطة و مجموعة رجال الأعمال في مصر من أجل تعزيز امتيازاتهم و مصالحهم التي يتم ترجمتها إلى أموال. حيث رصد أحد التقارير ما يلي: ⁽¹⁹⁾

« يأتي دعم جهود الإصلاح الأساسي من نخبة رجال الأعمال ذات النفوذ والثراء المهمين وهم عموما مقربون من النظام أو حتى جزء منه. يتمتعون بالتالي بتأثير مهم في الميدانين السياسي والاقتصادي. ما يعكس الاشتباك الكبير بين الثراء والنفوذ السياسي والاقتصادي. خير مثال على هذا الاشتباك هو قضية أحمد عز رئيس أكبر شركة مصرية في قطاع الفولاذ « العز لحديد التسليح » التي تسيطر على نحو 70% من القطاع _ العز عضو رفيع المستوى في الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم ورئيس لجنة التخطيط والموازنة في مجلس الشعب وهو كذلك شريك مقرب من جمال مبارك نجل الرئيس حسنى مبارك.

أظهر توجه جديد - يقضى بتعيين رجال أعمال بارزين لتولى حقائب حكومية أساسية - قوة نخبة رجال الأعمال المتزايدة نذكر البعض منهم : وزير التجارة الخارجية والصناعة رشيد محمد رشيد. الرئيس السابق ليونيلفر أفريقيا والشرق الأوسط وتركيا. ووزير السياحة محمد زهير جرانة. المالك السابق لشركة جرانة للسفريات (إحدى أبرز شركات الفنادق والفنادق على الماء وشركات السفريات) ومديرها. ووزير الزراعة أمين أحمد أمين أباطة مؤسس شركة النيل لتجارة القطن التي غدت شركة تصدير القطن الأولى »

وأستمر التقرير في الإشارة بشكل محدد وبالأسماء للعديد من رجال الأعمال الذين استفادوا من سياسة الحكومة الاقتصادية وخصوصا الاتجاه للخصخصة.

19 - سفيان العيسة . الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصر أوراق كارنيغي. مركز كارنيغي للشرق الأوسط. العدد 5. أكتوبر 2007 ص11

التعقيب العام للحكومة :

عقب مناقشات الأعضاء والتي امتدت على مدار خمس جلسات، عقب السيد الدكتور عاطف عبيد رئيس الحكومة على المواضيع المختلفة، مبدياً سعادته وامتنانه للنواب، وتطبيقاً للمادة 115 من الدستور والتي تعطي للمجلس إمكانية تعديل مشروع الموازنة بالاتفاق مع الحكومة فقد تجاوب السيد رئيس الوزراء وأعلن:

- 1 - الموافقة على زيادة اعتمادات الخطة العاجلة بالقرى بمقدار 1386 مليون جنيهاً.
- 2 - زيادة اعتمادات الأنشطة الشبابية.
- 3 - زيادة اعتمادات تغذية الطلاب.
- 4 - ضم المعاهد الأزهرية.
- 5 - ترميم المساجد على وجه السرعة.
- 6 - تخصيص مبالغ إضافية لصيانة الطرق و المزلقانات.
- 7 - استكمال برنامج تطوير العشوائيات.

التوجهات المستقبلية:

- 1 - تدعيم قواعد التنمية من خلال إقامة المناطق الجديدة (المناطق الاقتصادية) «فلدينا 103 منطقة منها 73 مكتملة المرافق وستكون الأولوية للمحافظات التي لم تحظ بإقامة مناطق صناعية فيها والمحافظات المحرومة».
- 2 - إيجاد فرص حقيقية للعمل الحكومي - تعليم وصحة - والبقية ستكون في القطاعات المنتجة.
- 3 - استمرار الإقراض الشعبي والإقراض الميسر من خلال بنك ناصر و7 بنوك أخرى و12 منظمة أهلية، واستمرار برنامج تدريب وتأهيل الشباب الخريجين.
- 4 - حصر الثروات والمحافظه عليها وتنميتها (الزراعية، البترولية، التعدينية، الشجرية)

5 - الدعم المباشر للسلع التي يستهلكها غير القادرين: دعم الدواء، دعم الإسكان، تحسين أوضاع المرافق والتعليم والصحة.

6 - تحديث وتطوير الصناعة وتدعيم قدرات الزراعة وقطاع الخدمات المؤهلة للإنتاج صناعي أو زراعي قابل للتصدير.

كما جدد سيادته التعهد بالالتزامات الخمسة بالنسبة للموازنة العامة والخطة وأيضاً:

- مواصلة برنامج الإصلاح المالي بهدف ترشيد الإنفاق من خلال التشريع الخاص بإعادة هيكلة الجمارك والضرائب مع قانون البنوك وقانون تحويل بنك الاستثمار إلى بنك للتنمية الاستثمارية.

- التحول من التخطيط المركزي للتخطيط الإقليمي بل للتخطيط على مستوى القرية.

- الدقة في تقدير تكلفة المشروعات ووجود رقابة قوية وشفافية كاملة بالنسبة للديون الخارجية، كما لن تعطى ضمانات للقروض التي تعقدتها الحكومة إلا بعد موافقة مجلس الشعب.

- توزيع الموارد بين المحافظات بالعدل، وتعويض المحافظات التي حرمت وسوف تعطى الأولوية لاستكمال المشروعات القائمة ولم تنفذ بالكامل.

الفصل الثالث

تقييم الخطة الخمسية الخامسة 2002/2007

أولاً؛ سياسات الاقتصاد الكلي:

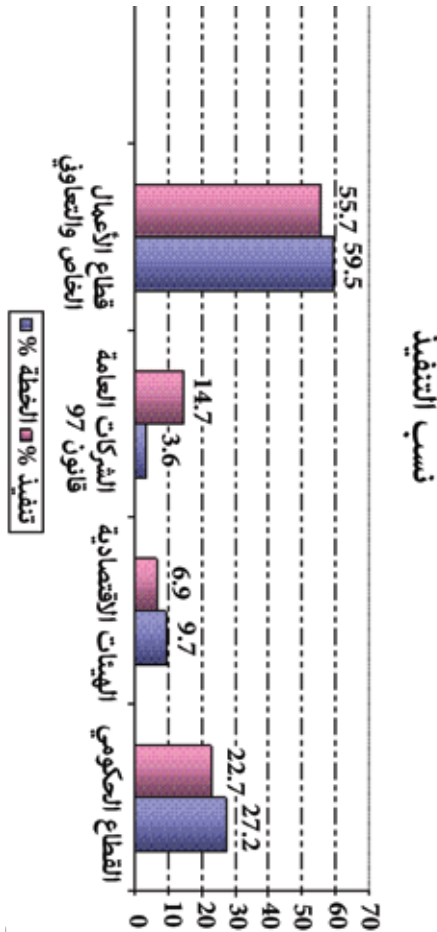
- الاستثمارات:⁽²⁰⁾

استهدفت الخطة إنفاقاً استثمارياً قدره 445 مليار جنيهاً. تم تعديل اعتمادات الإنفاق الاستثماري ليصل إلى 474.2 مليار جنيهاً. وأخيراً بلغت الاستثمارات الفعلية 503.4 مليار جنيهاً. تجاوزاً للمستهدف بنسبة 13%.

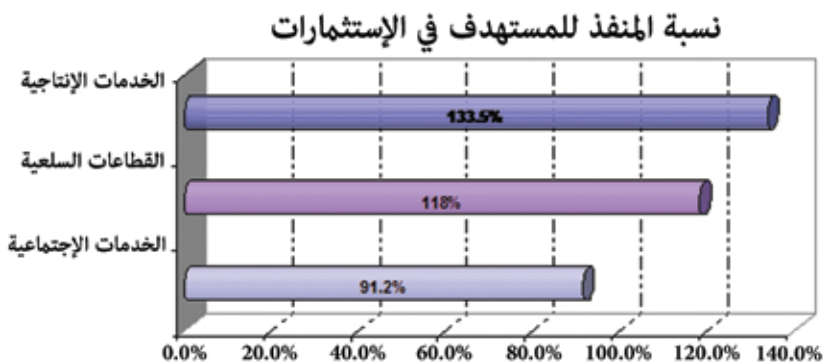
لا شك أن المتفائلين سوف يذهبون إلى القول بأن الدولة قد حملت عبء زيادة الاستثمارات حتى تستطيع الوفاء بمتطلبات الأفراد. إلا أن ذلك الاتجاه يصطدم بشدة مع أبسط قواعد التخطيط. بل إنه يعصف بالخطة من أساسها. إننا لا نتحدث بشأن أمور طارئة أو ظروف قاهرة استجرت بعد إقرار الخطة من جانب البرلمان. وإنما الحديث عن استثمارات مخطط لها سلفاً لتحقيق أهداف بعينها تمت مناقشتها وتوزيع الأدوار بشأنها وأخيراً تم إقرارها من جانب ممثلي الشعب. إن تلك التجاوزات من جانب الحكومة تلقى بالكثير من الشك حول حقيقة المؤشرات التنموية التي تطرحها على الرأي العام. وهو ما سيكون محلاً للمناقشة المستفيضة في جزء لاحق من تلك الدراسة.

20 - الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2011/2012-2008/2007 وخطة عامها الأول 2007/2008 المجلد الثالث تقويم أداء الخطة الخمسية الخامسة

تم توزيع استثمارات الخطة على القطاعات المختلفة. القطاع الحكومي نسبة 27.2 %، الهيئات الاقتصادية 9.7%، الشركات العامة 3.6%، و القطاع الخاص بنسبة 59.5% من إجمالي استثمارات الخطة. أسلفنا القول بأن السادة: وزير التخطيط، وزير المالية، رئيس لجنة الخطة و الموازنة بمجلس الشعب، قد أكدوا على اشتراك القطاع الخاص في كافة مراحل الخطة بصفته شريك التنمية.

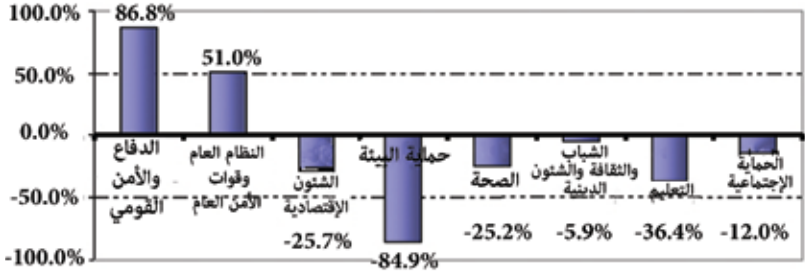


إلا أن الشكل السابق يوضح لنا أن القطاع الخاص - على غرار الخطة الرابعة - قد أخفق في تحقيق المساهمة المنوط بها. فعلى الرغم من ارتفاع قيمة مساهمة القطاع الخاص في مشروعات الخطة، إلا أن حصة تلك المساهمة قد انخفضت عن المستهدف بواقع 4% تقريباً. في الوقت الذي ارتفعت فيه مساهمة شركات القطاع العام بما يتجاوز 11.1% كنتيجة لتحويل عدد من الهيئات العامة إلى شركات قابضة نوعية، وهو أيضاً ما يفسر انخفاض مساهمة الهيئات الاقتصادية. لقد انعكس ذلك التخطيط التخطيطي على مخرجات الاستثمارات فتمت التضحية بالخدمات الاجتماعية لصالح كل من الخدمات الإنتاجية و القطاعات السلعية على النحو التالي:



إن تحليل الاستثمارات الحكومية بالقطاعات الوظيفية للدولة يوضح تراجع جملة الاستثمارات خلال سنوات الخطة بواقع 20.4%، بمعدل سنوي مركب 4.4%، وعلى الرغم من ذلك ارتفعت الاستثمارات الحكومية في القطاعات السيادية بهدف الحفاظ على وجود النظام و استمراريته، فارتفعت الاستثمارات في مجال الدفاع و الأمن القومي بنسبة 87% تقريباً، و كذا ارتفعت في مجال النظام العام و شؤون الأمن العام بواقع 51%.

مقارنة تغير الإستثمارات الحقيقية في بعض القطاعات



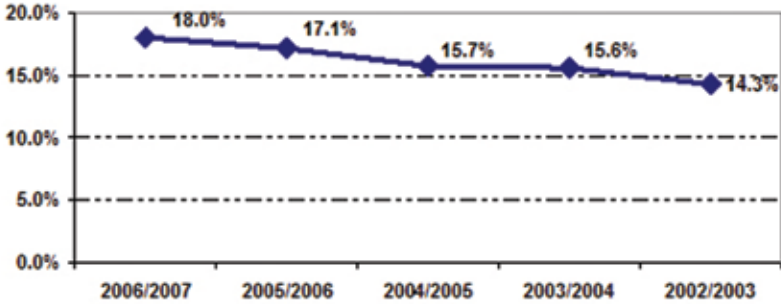
بينما شهدت الاستثمارات في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تراجعاً درامياً. حيث انخفضت الاستثمارات في قطاع حماية البيئة بواقع 85%، تلاه قطاع التعليم بنسبة 36.4%، ثم قطاع الصحة بنسبة انخفاض 25.2%، وأخيراً قطاع الحماية الاجتماعية بواقع 12% تقريباً، وفقاً للشكل السابق.

- الادخار:

هو مقياس قدرة المجتمع على الاعتماد على الذات. وبالنسبة للمجتمعات النامية فإن حجم المدخرات المحلية يعتبر محدد رئيسي على تحقيق التنمية المستقلة، فإذا لم تكن تلك المدخرات قادرة على تلبية استثمارات خطة التنمية يصبح اللجوء للاقتراض من الداخل أو الخارج هو الحل. بما يستتبع ذلك من عبء خدمة الديون وتأثيره على عجز الموازنة العامة و رفع معدل التضخم.

وقد كان من المستهدف لهذه الخطة الارتفاع بمعدل الادخار من 11% إلى 17% بحسب كلام السيد وزير التخطيط، وفيما يلي تطور نمو الادخار المحلي خلال السنوات من 2002-2007⁽²¹⁾

تطور نسبة الإدخار إلي الناتج



وبلاحظ ارتفاع الادخار المحلي لأكثر من الضعف خلال سنوات الخطة مما ساعد على تخفيض معدل الاقتراض من الخارج. و من الواضح أن الحكومة استطاعت الوفاء بوعدها برفع الادخار إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه: هو لماذا صرحت الحكومة أن معدل الادخار عام 2002/2003 هو 11% بينما نلاحظ ارتفاعه لأكثر من 3% خلال عام واحد؟

إن تحدى رفع معدلات الادخار يواجهه بحقيقة وقوع حوالي نصف السكان تحت خط الفقر (41% أي نحو 28 مليون نسمة في عام 2005) لكن نلاحظ ارتفاع الفقر المدقع خلال هذه الفترة من 17% عام 2000 إلى 20% عام 2005 حيث شهدت المناطق الريفية نسب فقر تصل إلى 52%⁽²²⁾ يحول دون رفع معدلات الادخار والذي يبلغ في المتوسط 25% عالميا. و يمكن رفع نسبة الادخار من خلال الادخار الإجباري وكذلك إصدار القوانين اللازمة للحد من المضاربة والاكتمناز وتوجيه النقود إما للادخار أو الاستثمار من خلال الأدوات المالية والنقدية التي تديرها الدولة.

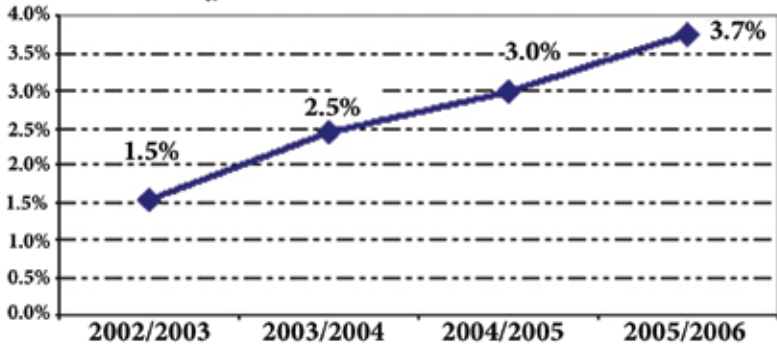
- النمو الاقتصادي؛

22 - سفبان العبيسة مرجع سابق ص 16

لا يمكن الفصل بين عملية التنمية بشقيها الاقتصادية والاجتماعية وبين الأنشطة الاقتصادية التي تتطلب استثمارات يتوقف مدى الوفاء بها على قدرة المجتمع على توجيه طاقاته نحو اقتطاع جزء من الناتج المحلي بغرض إعادة استثماره بما يؤثر على مستوى الاستهلاك والتشغيل. وفي حالة إهدار هذه الطاقات يلجأ المجتمع للاقتراض سواء من الداخل أو الخارج و ما يتبع ذلك من ضرورة خدمة الدين بما يعنى أن جزء من الناتج القومي يتسرب للخارج بما يؤثر على القدرة على التنمية المستقبلية بالإضافة للتعرض لشروط الدائنين التي لن تكون في جانب مصلحة المجتمع في أغلب الظروف.

استهدفت الخطة الخمسية الخامسة تحقيق معدل نمو حقيقي متوسط 6.2% . ولكن المحقق بلغ 3.7% فقط. ⁽²³⁾

تطور معدل نمو الناتج المحلي



ساهم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة كبيرة في توليد الناتج بلغت 19.3% من إجمالي الناتج المحلي. تلاه قطاع الزراعة و الصيد بنسبة 16.1%، ثم تجارة الجملة و التجزئة بنسبة 11.8%، بينما ساهم

23 - أرقام الناتج المحلي مستخرجة من " تطور الناتج المحلي خلال الخمس سنوات الماضية " - مجلس الوزراء، تقارير معلوماتية يوليو 2007 .

قطاع الاتصالات بنسبة 2%، قناة السويس 3%، و المطاعم و الفنادق 2.8% فقط لا غير.

انخفضت مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الإجمالي بصورة متتالية خلال الفترة من 2001/2002 حتى 2005/2006 من نحو 66.9% في العام 2001/2002 إلى 62.9% في العام المالي 2005/2006.⁽²⁴⁾

الموارد العامة:

قبل تحليل الإنفاق على الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية - في السطور اللاحقة- فإن منهج البحث يقتضى - بداية - الوقوف على حقيقة الإيرادات العامة التي يتم من خلالها تمويل ذلك الإنفاق.

لقد جرى العرف عند تحليل الموازنة العامة على إهمال جانب الإيرادات وعدم منحه العناية الكافية من التحليل والدراسة، فالدولة في سعيها للحصول على الأموال اللازمة تتفاوت سياستها حسب ظروف كل مجتمع وتوجهات نظامها السياسي، و تحليل الموارد العامة هو محاولة للإجابة على سؤال من يدفع ماذا؟ حيث يُفترض توزيع الأعباء على المواطنين بشكل عادل. كل حسب قدرته ومدى ما يحصل عليه من النفقات العامة.

مصادر الإيرادات العامة :

تأتى الإيرادات العامة من أحد مصدرين:

1 - مصادر عادية :

و تتمثل في:

- رسوم مقابل خدمات تؤديها أجهزة الدولة للنشاط الخاص بالأفراد، و الأشخاص الاعتبارية الأخرى، وتدفع طوعاً لأنها بمقابل.
- الضرائب وتؤدى بدون مقابل، وتُفرض جبراً بواسطة سلطة

الدولة.

- إيراد الدومين العام. وهى عوائد ما تملكه الدولة سواء كانت
ممتلكات عقارية أو تجارية أو صناعية أو مالية.
وإذا لم تكفى هذه المصادر لتغطية النفقات العامة تلجأ الدولة
للمصادر غير العادية:

2 - مصادر غير عادية :

1 - القروض العامة الداخلية من الأفراد الطبيعيين أو المعنويين
داخل الدولة. و هى وسيلة لامتنصاص الأموال الداخلية وإعادة ضخها
مرة أخرى. وتكون ذات أثر فعال في حالات التضخم.⁽²⁵⁾

2 - التمويل التضخمي. وهو عبارة عن الإصدار النقدي الجديد بما
يزيد من كمية النقد المتداول ما يؤدي لارتفاع الأسعار (التضخم).

3 - القروض الخارجية. و هو ما يمثل عبئاً على ميزان المدفوعات
بما يتطلبه من خدمة الدين الخارجي ويمثل أهم النفقات السلبية
باعتباره تدفقات خارجية مما يلزم الحرص الشديد في عقد و استخدام
الديون الخارجية.

وفيما يلي هيكل الإيرادات خلال سنوات الخطة⁽²⁶⁾

25 - التضخم يعنى زيادة الأسعار نتيجة انخفاض القوة الشرائية للنقود.

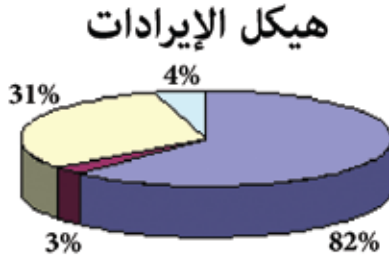
26 - وزارة المالية. الموازنة العامة للخطة الخمسية الخامسة

النسبة	جملة	2002/2003	2003/2004	2004/2005	2005/2006	2006/2007	البيان
100%	982872	149315	164884	179831	214673	274169	## الموارد
60.7%	596314	89347	102045	110864	130152	163906	الإيرادات #
65%	385865	55707	67147	75759	81607	105645	الضرائب *
2.9%	17542	3289	5058	2853	2861	3481	* المنح
32.4%	193093.6	30350.4	29839.1	32251.6	45683.5	54969	الإيرادات * الأخرى
2.8%	27800.4	1871	1748.6	3205.5	7572	13367.3	# متحصلات الإقراض ومبيعات الأصول المالية
36.5%	358758.4	58097.2	61054.9	65761.8	76948.8	96895.7	# الإقراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم

* الأرقام جمعت وحسبت بواسطة الباحثين

الجدول السابق يوضح أن هناك تزايد في الموارد (الإيرادات، متحصلات الإقراض و مبيعات الأصول. الاقتراض و إصدار الأوراق المالية) لا يتناسب مع الزيادة في الإيرادات العادية (الضرائب، المنح، الإيرادات الأخرى). ويتم تسوية الفرق عن طريق الاقتراض الذي ارتفع من حوالي 58 مليار عام 2002/2003 إلى ما يقرب من 99 مليار عام 2006/2007 بمعدل زيادة 71 %، وهو ما يعبر عن مدى خطورة وتدهور عجز الموازنة الذي يتزايد عاما بعد آخر ولم تنجح المحاولات المتعددة للحكومات المتعاقبة في علاجه.

كما يلاحظ من الشكل التالي أن الضرائب تمثل 62% من اجمالي الإيرادات، بينما الإيرادات الأخرى تمثل 31%، والمنح 3% فقط. في حين يتبقى 4 % يتم الحصول عليها من خلال متحصلات الإقراض وبيع الأصول المالية.



■ محصلات الإقراض ومبيعات الأصول المالية ■ الإيرادات الأخرى ■ المنح ■ الضرائب

و يتضح من ذلك أن الضرائب التي تقوم الدولة بجبايتها من المواطنين تمثل حوالي ثلثي الإيرادات، وعليه يمكن تحديد من يتحمل تمويل الخطة وذلك عن طريق تحليل هيكل الضرائب.⁽²⁷⁾

الجدول المقابل يوضح			لضرائب على دخول الأفراد
أن الضرائب على أرباح المؤسسات.	١٢%	٦٧١٩	لضرائب على أرباح المؤسسات
على الممتلكات تمثل 26%	١%	٧٨٥	لضرائب على السلع والخدمات
من حجم الضرائب.	٤١%	٢٣١٠٢	ضرائب التجارة الدولية
بينما يتحمل الفقراء 74 % في صورة ضرائب	١٥%	٨٢٣٢	

غير مباشرة على السلع وضرائب مباشرة على الدخل. مقابل 49.58% يحصلون عليها من النفقات العامة - كما سيرد لاحقاً - ممثلة في: مخصصات البيئة والصحة والتعليم والإسكان والخدمات الاجتماعية الأخرى. في حين تستحوذ قطاعات الخدمات العمومية والدفاع والأمن القومي والنظام العام وشئون الأمن على 43.61% من إجمالي الإنفاق العام. وهو ما يوضح توجه السياسة الاجتماعية للحكومة من حيث توزيعها لأعباء التنمية على المواطنين. حيث يحصل الأغنياء وأصحاب الثروة على كل المزايا والإعفاءات بينما يدفع المواطن البسيط ما يلزم لبقاء الحكومة و يمكنها من ممارسة السلطة عليه. ولا تقدم له سوى الفتات.

ثانياً؛ في الحقوق الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية:

- الإنفاق العام:

يعد الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية التي يمكن للدولة استخدامها للتأثير على ما يسمى الطلب. أي طلب الأفراد و الحكومة لاستهلاك جميع ما يمكن استهلاكه و يؤدي إلي حالة إشباع الحاجات العامة. وبالتالي يرتبط ذلك الإنفاق ارتباطاً وثيقاً بالمستوى العام لأسعار السلع و المنتجات التي يحتاجها الأفراد. كما يؤثر [الإنفاق] تأثيراً مباشراً على حالة الاستقرار الإقتصادي في أي بلد. حيث

وبناء على ما تقدم، يمكن تحديد قواعد وضوابط الإنفاق العام على النحو التالي: (28)

القاعدة الأولى : تحقيق أكبر قدر من المذفعة:

بمعنى حظر توجيه النفقات العامة لتحقيق المصالح الخاصة لبعض أفراد المجتمع دون البعض الآخر لما يتمتعون به من نفوذ سياسي أو غيره. كما تعني أيضاً أنه يجب أن ينظر للمرافق العامة نظرة إجمالية شاملة لتحديد احتياجات كل مرفق وكل وجه من أوجه الإنفاق في ضوء احتياجات ذلك المرفق وأوجه الإنفاق الأخرى.

القاعدة الثانية : ترشيد الأذفاق العام :

و لا يعنى ذلك تقليل الإنفاق العام، ولكن المقصود هو الاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق أقصى عائد منها. هذا من ناحية الضوابط. أما من ناحية أغراض أو أهداف الإنفاق العام؛ فإن النفقات العامة يمكن استخدامها في: (29)

1 - التحكم في استخدام الموارد الاقتصادية لتحقيق معدل مرتفع من النمو.

2 - تحقيق الاستقرار الإقتصادي.

3 - إعادة توزيع الدخل القومي بين مختلف طبقات المجتمع توزيعاً عادلاً، وتباشر الدولة تأثيرها في توزيع الدخل على مرحلتين: (30)

- مرحلة التوزيع الأولى ويقصد بها توزيع الإنتاج القومي بين عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال)

- مرحلة إعادة التوزيع (مرحلة التوزيع النهائي) ويقصد بها إدخال بعض التعديلات على التوزيع الأولى بقصد إعادة توزيع الإنتاج على

28 - د عرفات التهامي مرجع سبق ذكره ص 215

29 - د. السيد عبد المولى . المالية العامة المصرية 1993. دار النهضة العربية . القاهرة . ص 229

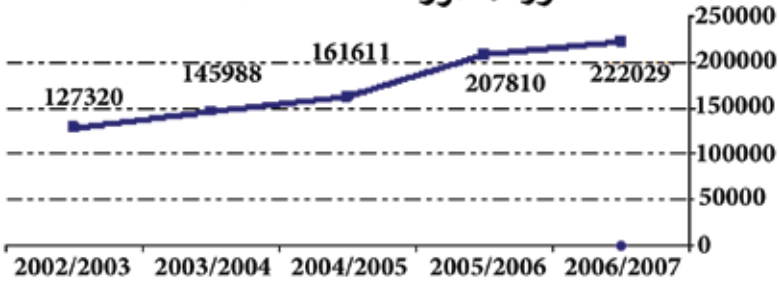
30 - د. رفعت المحجوب . إعادة توزيع الدخل القومي من خلال السياسة المالية . دار النهضة العربية القاهرة ص 7

المستهلكين.

فيما يلي استعراضاً لتطور الإنفاق الفعلي العام خلال سنوات الخطة 2002/2007 على النحو التالي:

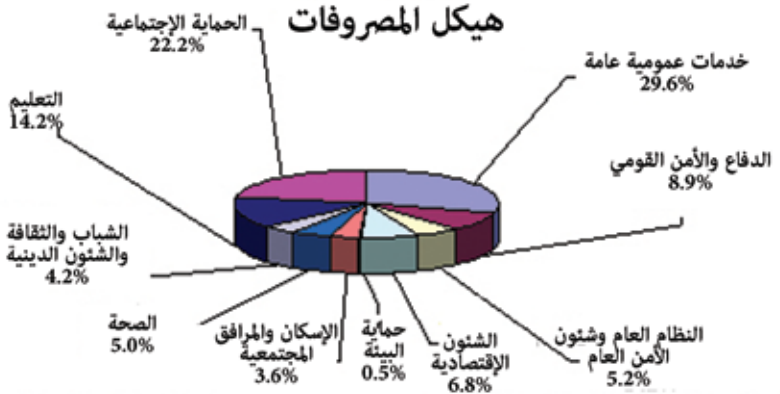
- بلغت المصروفات خلال سنوات الخطة مبلغاً قدره 864.758 مليار جنيهاً مصرياً، بزيادة قدرها %74.4 من إجمالي إنفاق الخطة السابقة، بمعدل سنوي مركب قدره %11.8 و ذلك وفقاً للشكل التالي:

تطور المصروفات 2007/ 2002



توزعت تلك النفقات على عشرة قطاعات - وفقاً للتقسيم الوظيفي للموازنة العامة للدولة - هي:

1 - قطاع الخدمات العمومية العامة: ويشمل مجلسي الشعب والشورى ورئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس الوزراء، المجالس القومية المتخصصة، دواوين عموم المحافظات، الجهاز المركزي للمحاسبات، وزارة المالية ومصالحها، ووزارة الخارجية ويستحوذ على %32.2 من إجمالي المصروفات تقريباً.



2 - قطاع الدفاع والأمن القومي: ويشمل وزارة الدفاع ووزارة الإنتاج الحربي والدفاع المدني ويستحوذ على نسبة 9% تقريباً.

3 - قطاع النظام العام وشئون الأمن العام: ويشمل وزارة الداخلية، صندوق تطوير الأحوال المدنية، الأمن والشرطة، وزارة العدل، هيئة قضايا الدولة، دار الإفتاء المصرية، صندوق أبنية دور المحاكم، وصندوق السجل العيني، ويستحوذ على 4.9% تقريباً.

4 - قطاع الشئون الاقتصادية: ويشمل وزارة التجارة الخارجية والتمثيل التجاري، وزارة الصناعة ومصالحها، ديوان عام وزارة الاستثمار، مصلحة الدمغة والموازن، مديريات التموين بالمحافظات، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، الهيئة العامة لسوق المال، وزارة الزراعة ومديريات الزراعة بالمحافظات ووزارة الري ومصالحها، مصلحة الميكانيكا والكهرباء هيئة الخدمات البيطرية ومديريات الطب البيطري بالمحافظات، هيئة تنمية الثروة السمكية ووزارة الكهرباء، وزارة البترول، وزارة النقل ومديريات الطرق والنقل بالمحافظات وهيئة الطرق والكباري والهيئة العامة للأنفاق، وزارة الطيران المدني، ووزارة السياحة بنسبة 6.6% تقريباً.

5 - قطاع شئون البيئة: ويشمل هيئتي النظافة والتجميل بالقاهرة والجيزة، ووزارة شئون البيئة بنسبة 0.8% تقريباً.

6 - قطاع الإسكان والمرافق المجتمعية: ويشمل وزارة الإسكان والمرافق ومديريات الإسكان بالمحافظات، الجهاز المركزي للتعمير، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي بالقاهرة الكبرى والإسكندرية، و هيئة التمويل العقاري بنسبة 2.8% تقريباً.

7 - قطاع الصحة : ويشمل وزارة الصحة ومديريات الشئون الصحية بالمحافظات، المستشفيات العامة والمستشفيات الجامعية، المراكز الطبية المتخصصة، الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية، هيئة الرقابة والبحوث الدوائية، معهد بحوث أمراض العيون، والمجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان بنسبة 4.8% تقريباً.

8 - الشباب والثقافة والشئون الدينية: ويشمل المجلس القومي للشباب، المجلس القومي للرياضة، مديريات الشباب والرياضة بالمحافظات، وزارة الثقافة والبيت الفني للمسرح والمركز القومي للسينما، المجلس الأعلى للآثار وهيئة قصور الثقافة، وزارة الإعلام، هيئة الاستعلامات، مكتبة الإسكندرية، مكاتب مبارك العامة، دار الكتب والوثائق، المجلس الأعلى للثقافة، وزارة الأوقاف ومديريات الشئون الدينية بالمحافظات، الأزهر الشريف والمجلس العلى للشئون الإسلامية 4% تقريباً.

9 - قطاع التعليم: ويشمل وزارة التربية والتعليم ومديريات التربية والتعليم بالمحافظات ووزارة التعليم العالي والجامعات والهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار والهيئة العامة للأبنية التعليمية وصندوق تطوير التعليم بنسبة 14.4% تقريباً.

10 - قطاع الحماية الاجتماعية: ويشمل وزارة التضامن الاجتماعي ومديريات التضامن الاجتماعي بالمحافظات، الشئون الاجتماعية والتأمينات، المجلس القومي للطفولة والأمومة، والمركز

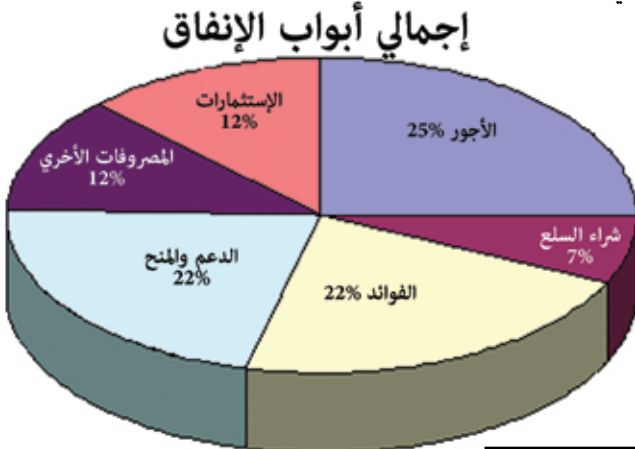
القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية 20.4% تقريباً⁽³¹⁾

يتضح مما سبق أن قطاعات: الخدمات العمومية العامة، الدفاع والأمن القومي، و النظام العام و شؤون الأمن العام تستحوذ على ما يقرب من نصف المصروفات 44% تقريباً، بينما تخصص للقطاعات الأكثر إلحاحاً للأفراد: البيئة، الإسكان و المرافق، الصحة، التعليم، الشباب و الثقافة 32.5% فقط، أي ما يقرب من ربع المصروفات تقريباً . الأمر الذي يعنى أن الحكومة تكرر الإنفاق العام للحفاظ على وجودها واستمرارها بغض النظر عن تلبية احتياجات المواطنين أو متطلبات التنمية.

بنود الإنفاق:

أوضحنا عاليه التقسيم الوظيفي للمصروفات التي تُقسّم بدورها على عدة بنود (أبواب) هي:

الأجور و تمثل 25% من إجمالي المصروفات، شراء السلع و الخدمات و تمثل 7%، فوائد الديون و تمثل 22%، الدعم و المنح و المزايا الاجتماعية 22%، المصروفات الأخرى 12%، و الاستثمارات 12%، وفقاً للشكل التالي:

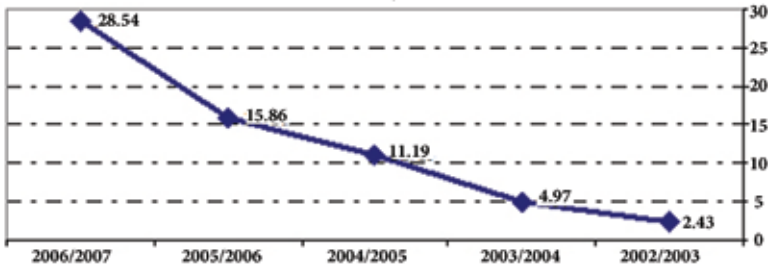


31 - وزارة المالية، عرض لأهم مكونات بنود التقسيم الوظيفي

الإنفاق العام و أثر التضخم⁽³²⁾

يعد التضخم عرضاً من أعراض أي نظام اقتصادي، و يعنى ببساطة شديدة انخفاض قيمة العملة المحلية نتيجة سياسات مالية أو اقتصادية معينة أو نتيجة ظروف الاقتصاد العالمي، و بالتالي يترتب على التضخم انخفاض القوة الشرائية للنقود، و بمعنى آخر فإن ما كان يستطيع الأفراد شراؤه بسعر معين في السنة السابقة فإنهم سوف يضطرون لشراؤه بسعر أعلى في السنة الحالية، و على ذلك فإن ما كانت توفره الدولة للأفراد من سلع و خدمات بتكلفة معينة من خلال الإنفاق العام، فإنها مضطرة لزيادة ذلك الإنفاق حتى تستطيع المحافظة على نفس القدر من السلع و الخدمات، أما إذا أرادت زيادة الحصة المقررة فإنها سوف تحتاج إلى زيادة الإنفاق فوق الزيادة التي أحدثها التضخم.

معدل التضخم 2007 / 2002



الشكل السابق يوضح أن معدل التضخم قد وصل في نهاية سنوات الخطة إلى 28.5 تقريباً، ما يعنى أن قيمة الجنية المصري قد انخفضت بواقع الثلث تقريباً ما بين عامي 2002/2003 - 2006/2007.

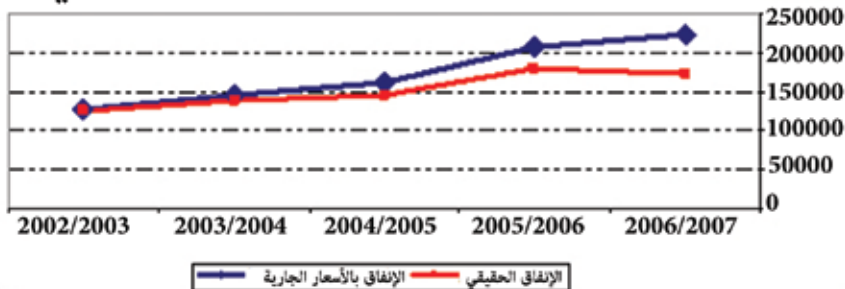
استعرضنا - سلفاً - تطور المصروفات العامة بالأسعار الجارية⁽³³⁾.

32 - التضخم يعنى الزيادة في المستوى العام للأسعار و انخفاض القوة الشرائية للنقود.

33 - هي الأسعار المعدلة طبقاً للزيادة الناتجة عن التضخم.

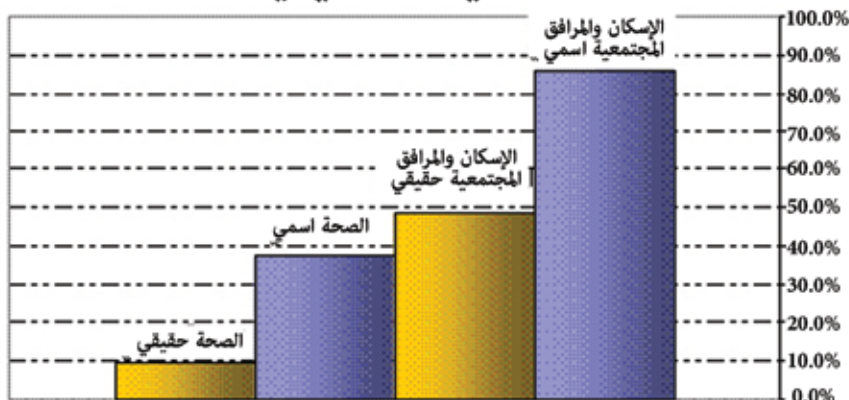
أما إذا حاولنا الوقوف على حقيقة تلك المصروفات من خلال مقارنتها بأسعار عام 2001/2002، أي باستبعاد أثر التضخم عليها، فإن الصورة ستكون على النحو التالي:

مقارنة الإنفاق بالأسعار الجارية بالإنفاق الحقيقي



الشكل السابق يوضح انخفاض الإنفاق الحقيقي عن المستوى الذي أعلنته الحكومة، حيث تلجأ عادة إلى نشر الأرقام دون توضيح أثر الظواهر الاقتصادية المختلفة - و من بينها التضخم - على تلك النفقات مما يعطى انطباعاً دائماً بالزيادة. بل إن ضبط الإنفاق بمعامل التضخم قد يوضح لنا أن النفقات العامة قد انخفضت في حقيقة الأمر في حين يظهر الإنفاق بالأسعار الجارية تجاهاً دائماً نحو الزيادة. وذلك كما في حالتي الإنفاق على السكن و الصحة، فبينما تظهر الأرقام بالأسعار الجارية أن الإنفاق على الإسكان و المرافق المجتمعية قد ارتفع خلال سنوات الخطة بواقع 86%، نجد أن الإنفاق قد ارتفع في حقيقة الأمر بواقع 48% فقط، و الأمر الأكثر دهشة يتجلى في حالة الإنفاق على الصحة، ففي حين تظهر النفقات بالأسعار الجارية خلال فترة الخطة زيادة قدرها 34.7% نجد أن الإنفاق الحقيقي قد ارتفع بواقع 9.5% فقط خلال تلك الفترة، كما هو موضح بالشكل التالي:

مقارنة الإنفاق الإسمي بالحقيقي في بعض القطاعات

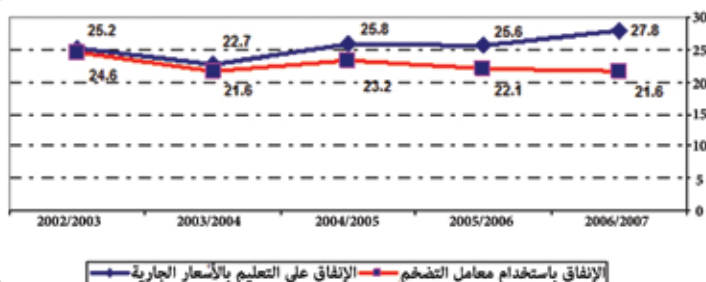


الإنفاق على الحقوق الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية:

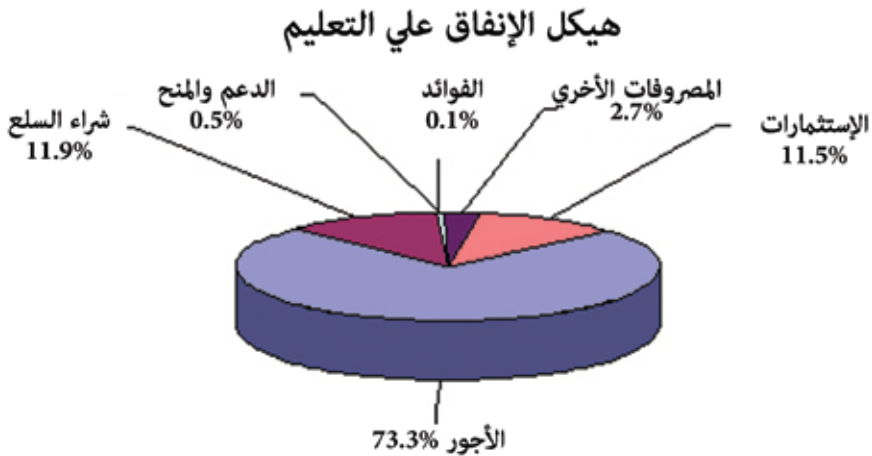
يحاول الجزء التالي تحليل الإنفاق الحكومي على الحقوق الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية خلال سنوات الخطة. مقيماً ذلك الإنفاق بمؤشرات القياس التي وضعها المخططون أنفسهم لقياس مدى نجاح الخطة الخامسة في تحقيق المتطلبات الاقتصادية الاجتماعية للأفراد.

الحق في التعليم:

بلغ إجمالي الإنفاق على التعليم - بالأسعار الجارية - خلال سنوات الخطة حوالي 122.472 مليار جنيهاً مصرياً، بزيادة قدرها 34.4% عن الخطة السابقة، و معدل سنوي مركب 6.1%، وفقاً للشكل التالي:



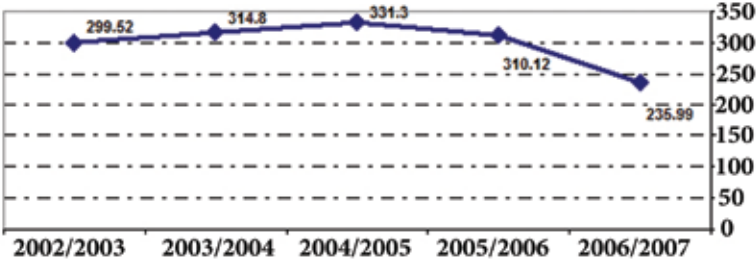
انخفض الإنفاق على التعليم في العام الرابع للخطة انخفاضاً طفيفاً قبل أن يواصل ارتفاعه مرة أخرى في العام الأخير. إلا أن تحليل الإنفاق الحقيقي بالأسعار الثابتة يوضح أن الإنفاق واصل تراجعاً في العامين الأخيرين للخطة. استحوذت الأجور على نسبة 73.3% من إجمالي الإنفاق، بزيادة قدرها 50.4%، و معدل سنوي مركب 8.5% و حظي القطاع بدعم و منح بنسبة 0.5%، و شراء السلع و الخدمات بنسبة 11.9%، على النحو التالي:



خصص للاستثمارات في مجال التعليم حوالي 11.5% فقط من الإجمالي. وواقع الأرقام يؤكد انخفاض الاستثمارات العامة - بالأسعار الثابتة - في قطاع التعليم بواقع 36%- خلال سنوات الخطة. بمعدل انخفاض سنوي مركب 8.6%-. انعكس انخفاض الاستثمارات على مؤشرات التعليم على النحو التالي:

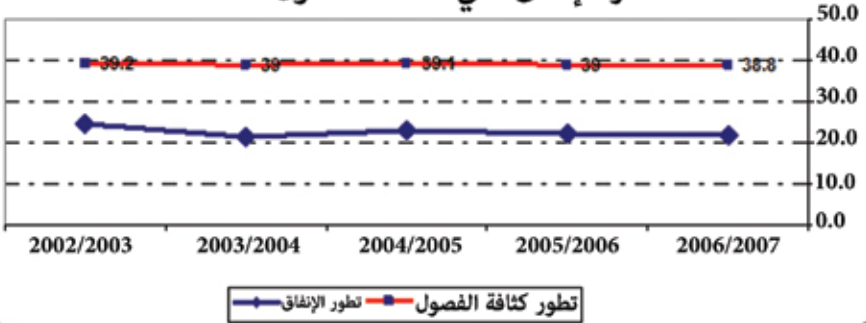
- انخفض نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم ما بين السنة الأولى و الأخيرة للخطة من 299.5 جنيهاً إلى 235.99 جنيهاً. وفقاً للشكل التالي:

نصيب الفرد من الإنفاق الحقيقي علي التعليم



- تحسنت كثافة الفصول تحسناً لا يُذكر إلا أن ذلك التحسن لم يصل إلى هدف الخطة بخفض الكثافة إلى 35 طالب/ طالبة. على النحو التالي:⁽³⁴⁾

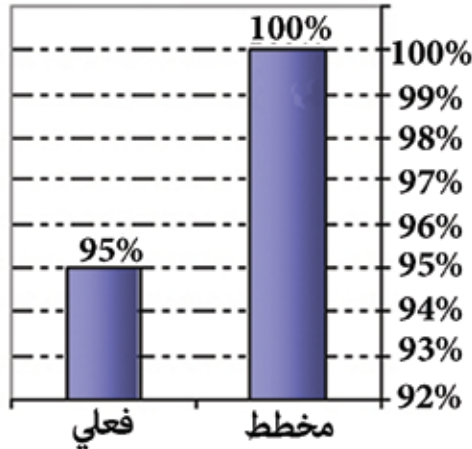
أثر الإنفاق علي كثافة الفصول



- فشلت الخطة في زيادة نسبة استيعاب الأطفال في السن الإلزامي، على النحو التالي:

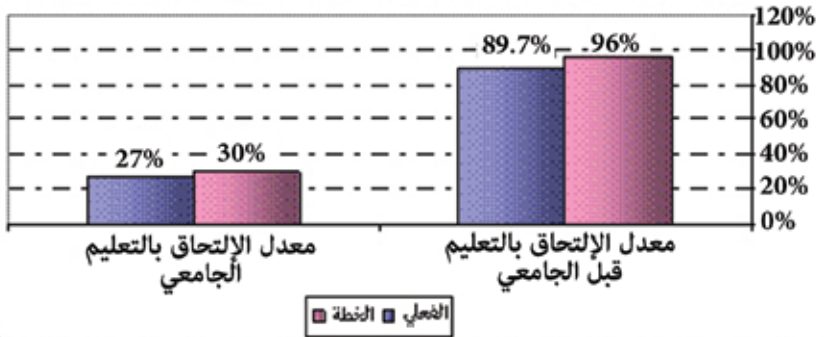
34 - جميع الأرقام الفعلية التي تمت مقارنتها بأرقام الخطة مستخرجة من: خمسة وعشرون عاماً من التنمية، وزارة التنمية الاقتصادية، أكتوبر 2007.

إستيعاب الأطفال في سن الإلزامي (مخطط / فعلي)

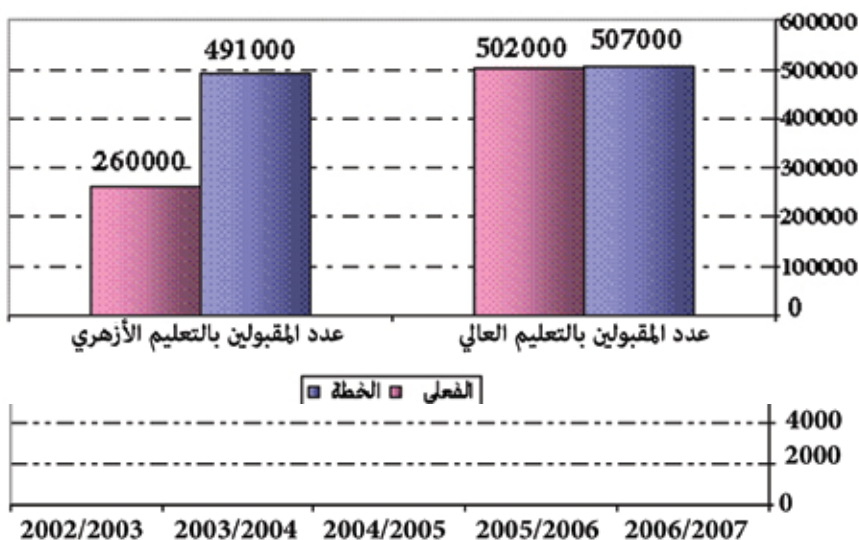


-فشلت الخطة في تحقيق معدلات الالتحاق بالتعليم قبل الجامعي. و الجامعي على النحو التالي:

معدل الإلتحاق بالتعليم (خطة / فعلي)



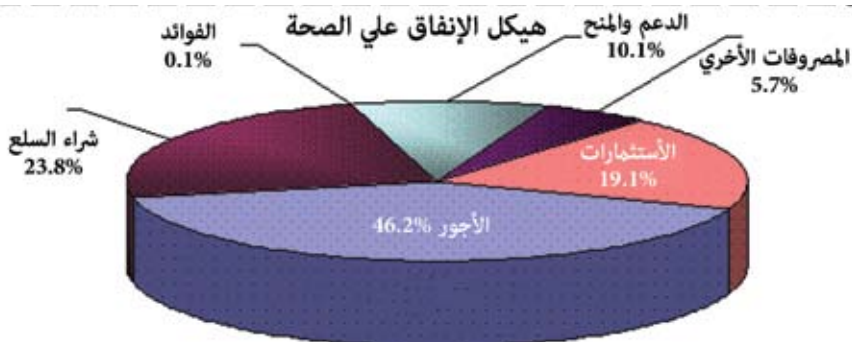
- و أخيراً. فشلت الخطة في زيادة أعداد المقبولين بالتعليم العالي و الأزهرى. على النحو التالي:



الحق في الصحة:

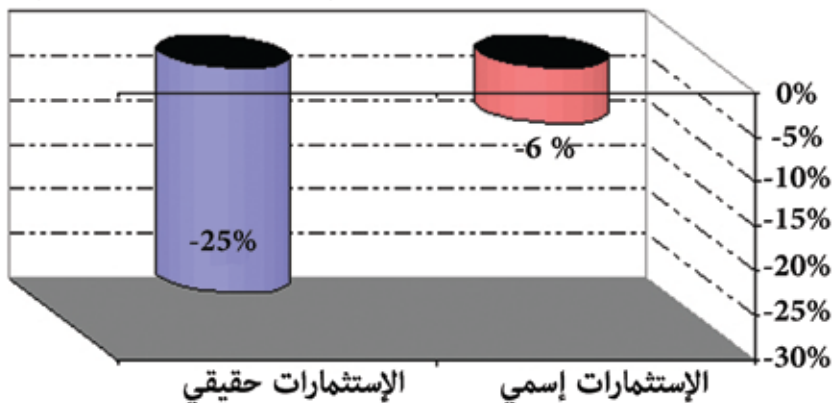
بلغ إجمالي الإنفاق على الصحة - خلال سنوات الخطة - مبلغاً وقدره 43.022 مليار جنيهاً مصرياً، بزيادة قدرها 37%، و معدل سنوي مركب 6.6%، وفقاً للشكل التالي:

و على العكس من بيانات الإنفاق بالأسعار الجارية، فإن تحليل الإنفاق بالأسعار الثابتة يوضح انخفاض الإنفاق على الصحة في العام الأخير للخطة، استحوذت الأجور في قطاع الصحة على ما يقرب من نصف النفقات تقريباً 41.2%، وجاء شراء السلع والخدمات في المرتبة الثانية بنسبة 23.8%، وبلغت مخصصات الدعم للصحة نسبة 10.1%، وفقاً للشكل التالي:



بلغت نسبة الاستثمارات في قطاع الصحة (خلال سنوات الخطة (19.1% من إجمالي الإنفاق على الصحة. في حين تُظهر الأسعار الجارية انخفاض الاستثمارات خلال سنوات الخطة بواقع 6- % فقط. تدلنا الأسعار الثابتة على أن الاستثمارات قد انخفضت بواقع - 25% خلال تلك الفترة. و ذلك وفقاً للشكل التالي:

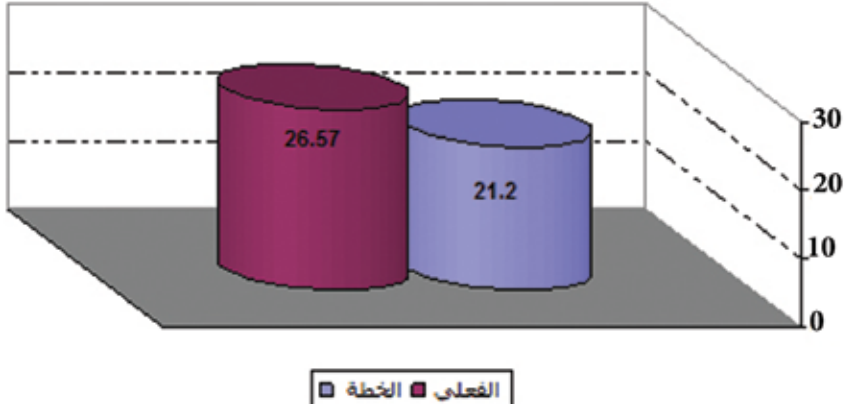
مقارنة تطور الإستثمارات إسمي بالإستثمارات حقيقي



إزاء تخفيض استثمارات الصحة. فشلت الخطة في تنفيذ أهدافها على النحو التالي:

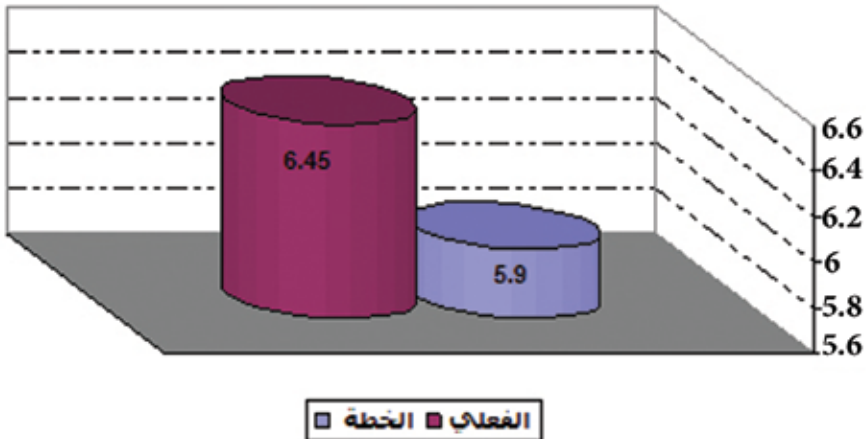
- فشلت الخطة في خفض معدل المواليد إلى 21.2 في الألف.

معدل المواليد / ألف



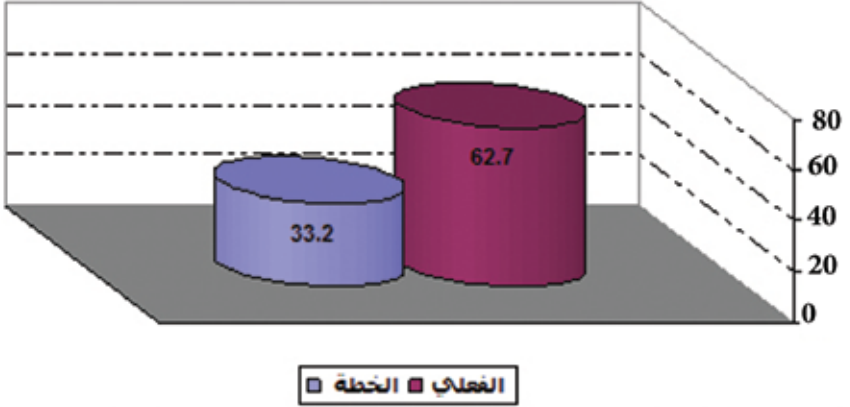
- فشلت الخطة في خفض معدل الوفيات إلى 5.9 في الألف.

معدل الوفيات / ألف



- فشلت الخطة - كذلك - في خفض معدل وفيات الأمهات إلى 33.2 لكل مائة ألف مولود.

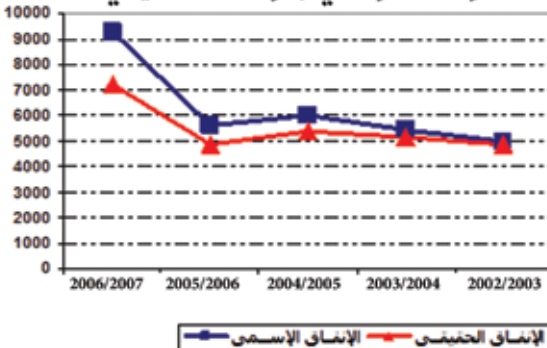
معدل وفيات الأمهات / مائة ألف



الحق في السكن:

بلغ الإنفاق على الإسكان والمرافق - بالأسعار الجارية - مبلغاً وقدره 31.247 مليار جنيهاً، مسجلاً ارتفاعاً بواقع 86%، ومعدل سنوي مركب 13.2%. إلا أن حسابات الأسعار الثابتة تخبرنا عن حقيقة زيادة الإنفاق الذي بلغ 48%، بمعدل سنوي 8.2% تقريباً.

مقارنة الإنفاق الإسمي بالإنفاق الحقيقي

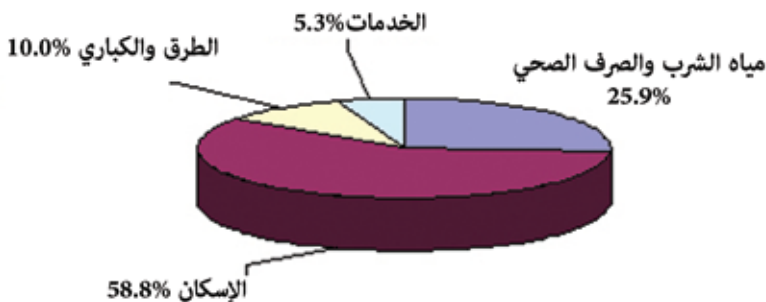


مثلت الأجور حوالي 4.6% من إجمالي ميزانية ذلك القطاع. و توجهت غالبية الإنفاق لصالح الاستثمارات بنسبة 93.3% تقريبا.



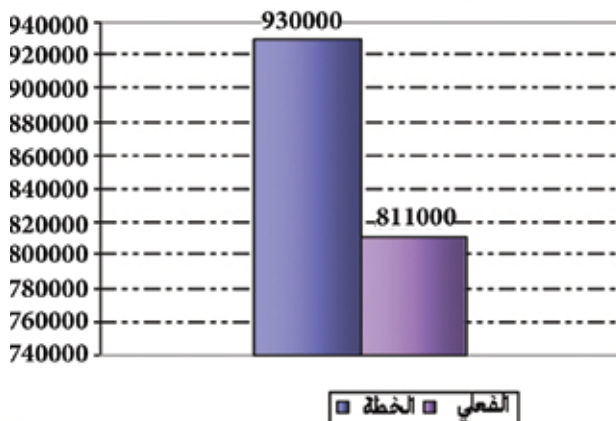
يقوم على تنفيذ الاستثمارات ثلاث قطاعات رئيسية هي قطاع الإسكان، قطاع التعمير، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة. تشكلت استثمارات قطاع مياه الشرب و الصرف الصحي بنسبة 26% من الإجمالي، و كانت النسبة الأكبر لصالح مشروعات الإسكان بنسبة 59% تقريبا، و مشروعات الطرق و الكباري 10%، و أخيراً جاءت الخدمات بنسبة 5.3%.

استثمارات الإسكان والمرافق بالقطاعات المختلفة



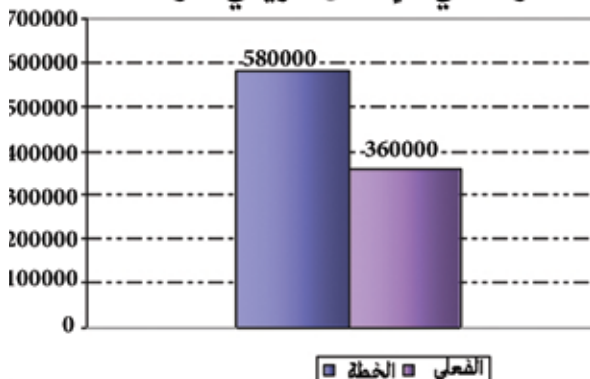
استهدفت الخطة إنشاء 930 ألف وحدة سكنية خلال الفترة من 2002/2007. لكن المحقق الفعلي بلغ 811 ألف وحدة سكنية فقط. بنسبة 87% من المستهدف.

الخطة والفعلي للوحدات السكنية / وحدة

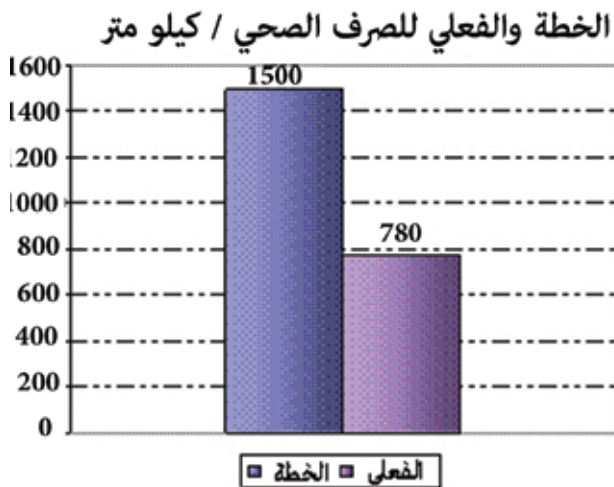


كما استهدفت الخطة إقامة 580 ألف وحدة إسكان ريفي. إلا أن المحقق - كذلك - لم يتجاوز النصف كثيراً. حوالي 360 ألف وحدة فقط. بنسبة 62% من المستهدف تقريباً.

خطة والفعلي للإسكان الريفي / وحدة



كذلك لم يتحقق المستهدف من الخطة في مشروعات مياه الشرب، حيث كان المستهدف زيادة طاقة مياه الشرب حوالي 26 ألف لتر يومياً، نفذ 22 ألف فقط، بنسبة 84% من المستهدف، أما في مشروعات الصرف الصحي فلم ينفذ سوى 52% فقط من المستهدف بالخطة، حيث كان من المقرر مد 1500 كيلو متر، بينما المنفذ الفعلي 780 كيلو متر فقط.



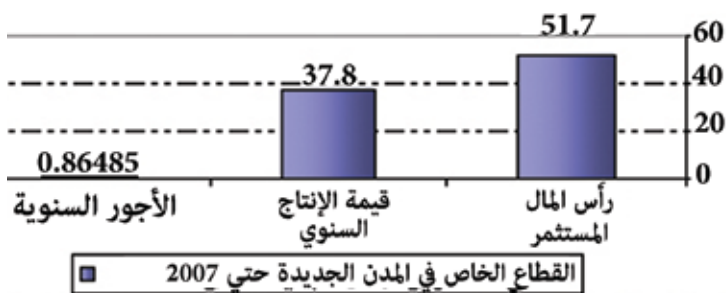
السكان و قوة العمل:

وصل إجمالي عدد السكان - وفقاً لتعداد 2006 - 72.349.119 مليون نسمة، منهم 57.2 بالأرياف، و الباقي 42.8 بحواضر مصر، بنسبة 51.1% للذكور، 48.9% للإناث. وصل معدل النمو السكاني حوالي 2.04% سنوياً، في الوقت الذي استهدفت فيه الخطة الوصول بمعدل النمو إلى 1.8% سنوياً.

بلغت قوة العمل حوالي 22 مليون نسمة من إجمالي السكان، يعمل منهم نسبة 90.3%، في حين بلغ معدل البطالة 10% تقريباً.

تصل نسبة البطالة بين الذكور حوالي 7.7%، بينما بطالة الإناث وصلت 19.18%.

بلغ عدد المنشآت الإنتاجية التابعة للقطاع الحكومي 3463 منشأة بنسبة 19.5% من إجمالي المنشآت البالغة 17801 منشأة، و نسبة عاملين 43%، بينما يمثل القطاع الخاص نسبة 80.5% من حجم المنشآت، و نسبة عاملين 57%. تمثل منشآت القطاع العام نسبة ضئيلة من حيث الحجم على الرغم من استيعابها لعدد كبير من العمالة، مقارنة بالحجم الضخم لمنشآت القطاع الخاص والحصة المتواضعة من العمالة. ساهم القطاع الخاص في فرص التشغيل بالمدن الصناعية الجديدة عام 2007 بنحو 368.700 ألف فرصة عمل، و استثمارات قدرها 51.7 مليار جنيهًا، و قيمة إنتاجية بلغت 37.8 مليار جنيهًا. أي أن معدل الإنتاجية وصل إلى 731 جنيهًا لكل جنيه مستثمر. في حين بلغت جملة الأجور 864 مليون جنيهًا فقط لا غير.



استهدفت الخطة زيادة أعداد المشتغلين بواقع 3.4 مليون نسمة خلال فترة الخطة، بينما زادت أعداد المشتغلين بواقع 2 مليون نسمة فقط بنسبة بلغت 58.9% من المستهدف تقريباً. كذلك استهدفت الخطة الوصول بمعدل البطالة إلى 5% في نهاية أعوام الخطة، فبلغت النسبة 9.7%، بنسبة زيادة 180% تقريباً. وهكذا أخفقت الخطة أيضاً في ضبط معدلات النمو السكاني أو معالجة تفاقم قضية البطالة تاركة قوة العمل نهبا للقطاع الخاص في المدن الجديدة.

جداول و ملاحق (35)

جدول (1)؛ الرقم القياسي لأسعار المستهلكين

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رقم	100	102.4317	104.9637	111.1891	115.8603	128.5368

المصدر: نشرة البيانات القومية - أعداد متفرقة، نشرة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - أعداد متفرقة.

جدول (2)؛ ميزانية قطاع التعليم

2002/2003	2003/2004	2004/2005	2005/2006	2006/2007	البيان
20648	22667	25796	25620	27741	الإجمالي العام
14278	16086	18305	19618	21473	الأجور
2302	2361	3184	3265	3420	شراء السلع
29	30	40	33	37	الفوائد
104	125	100	124	130	الدعم والمنح
810	916	1282	143	186	المصرفات الأخرى

35 - جميع الجداول تم إعدادها و معالجتها بواسطة الباحثين

جدول (٣)؛ ميزانية قطاع الصحة

2002/2003	2003/2004	2004/2005	2005/2006	2006/2007	
7593	8073	7256	9665	10435	البيان
3060	3118	2844	4047	4638	الإجمالي العام الأجور
1352	1542	1188	2958	3195	شراء السلع
7	10	10	15	20	الفوائد
770	732	847	897	1106	الدعم والبيع
885	923	568	42	51	المصروفات الأخرى
1519	1748	1799	1706	1425	الاستثمارات

المصدر: وزارة المالية - مجلدات الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة.

جدول (٤)؛ قطاع الإسكان و المرافق المجتمعية

2002/2003	2003/2004	2004/2005	2005/2006	2006/2007	البيان
4969	5415	6003	5613	9247	الإجمالي العام
245	261	283	311	338	الأجور
53	58	77	164	212	شراء السلع
31	9	6	4	5	الفوائد
0	6	7	5	8	الدعم والمنح
6	1	2	1	1	المصروفات الأخرى
4634	5080	5628	5128	8683	الاستثمارات

المصدر: وزارة المالية - مجلدات الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة.

جدول (٥)؛ المخطط و الفعلي و قطاع الإسكان و المرافق

البيان	الخطة	الفعلي
وحدات سكنية	٩٣٠٠٠٠٠	٨١١٠٠٠٠
إسكان ريفي	٥٨٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠٠
مياه الشرب	٢٦	٢١,٩
الصرف الصحي	١٥٠٠	٧٨٠

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية — الخطة، و كتاب خمسة و عشرون عاماً من التنمية.

جدول (٦)؛ المخطط و الفعلي في قطاع الصحة

الفعلي	الخطة	مؤشرات الصحة
26.57	٢١,٢	خفض معدل المواليد
6.45	٥,٩	خفض معدل الوفيات
١٨٥٠٠٠	١٥١٠٠٠	عدد الأسرة
62.7	33.2	معدل وفيات الأمهات

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية - الخطة، و كتاب خمسة وعشرون عاماً من التنمية.

جدول (٧)؛ مؤشرات التعليم

مؤشرات التعليم	الخطة	الفعلي
- خفض نسبة الأمية	%٢٢,٦٠	%٢٠
- استيعاب الأطفال في سن الإلزام	%١٠٠	%٩٥
- معدل الالتحاق بالتعليم قبل الجامعي	%٩٦	%٨٩,٧٠
- معدل الالتحاق بالتعليم الجامعي	%٣٠	%٢٧
- عدد المقبولين بالتعليم العالي	٥٠٧٠٠٠	٥٠٢٠٠٠
- عدد المقبولين بالتعليم الأزهري	٤٩١٠٠٠	٢٦٠٠٠٠

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية - الخطة، و كتاب خمسة و عشرون عاماً من التنمية.

جدول (٨)؛ المصروفات بالقطاعات الوظيفية

2002/2003	2003/2004	2004/2005	2005/2006	2006/2007	البيان
127320	145988	161611	207810	222029	الإجمالي العام
37511	45288	51063	54106	67603	خدمات عمومية عامة
13333	14563	14804	15935	17922	الدفاع والأمن القومي
6916	7590	8902	10523	11127	النظام العام وشؤون الأمن العام
10034	11959	11705	11227	13914	الشؤون الاقتصادية
1569	907	493	412	828	حماية البيئة
4969	5415	6003	5613	9247	الإسكان والمرافق المجتمعية
7593	8073	7256	9665	10435	الصحة
5793	6648	7307	7635	8729	الشباب والثقافة والشؤون الدينية
20648	22667	25796	25620	27741	التعليم
18954	22878	28282	67074	54483	الحماية الاجتماعية

المصدر: وزارة المالية - مجلدات الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة.

	Contents
19	خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية 2002/2007
20	أولاً - تقييم الخطة الرابعة (1997/1998 - 2001/2002):
20	الاقتصاد الكلي:
20	الحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية:
20	- الحق في التعليم:
21	- الحق في الصحة:
21	- الحق في العمل:
21	ثانياً - تحديات التنمية ومبررات فشل الخطة الرابعة:
24	ثالثاً - أهداف الخطة الخامسة 2002/2007 :
24	1 - في مجال التعليم :
26	2 - في مجال الصحة:
26	3 - وفي مجال الإسكان والتعمير والمرافق العامة :

29	رابعاً - البرامج المالية للخطة الخامسة:
30	تعقيب:
37	الخطة و المجلس
37	أولاً: تقرير لجنة الخطة والموازنة
38	توصيات اللجنة:
39	ثانياً: مناقشات أعضاء المجلس للخطة وموازنة عامها الأول 2002/2003
40	تعقيب ممثلي الهيئات البرلمانية للأحزاب السياسية:
40	أولاً - ممثل الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الحاكم:
40	في بداية كلمته، أكد السيد العضو على أن الخطة الحالية هي امتداد للخطط الأربعة السابقة، و أبدى اهتماماً بإثارة بعض النقاط:
43	ثانياً - ممثل الهيئة البرلمانية لحزب الوفد الجديد

44	ثالثاً - ممثل الهيئة البرلمانية لحزب التجمع الوطني التقدمي الموحد:
46	أما الاستثمارات المخصصة للقطاعات :
47	رابعاً - ممثل الحزب العربي الناصرى:
69	التعليم :
71	الصحة :
72	الإسكان :
73	البطالة و العمل:
75	البيئة :
75	الشباب، الثقافة، و المرأة:
75	الشباب:
75	الثقافة:
75	المرأة:
76	الدعم:
76	الفقر:
78	المعاشات :
79	الفساد:

81	التعقيب العام للحكومة :
81	التوجهات المستقبلية:
87	تقييم الخطة الخمسية الخامسة 2002/2007
87	أولاً: سياسات الاقتصاد الكلية:
87	- الاستثمارات:
90	- الادخار:
91	- النمو الاقتصادي:
92	الموارد العامة:
93	مصادر الإيرادات العامة :
93	1 - مصادر عادية :
93	2 - مصادر غير عادية :
96	ثانياً: في الحقوق الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية:
96	- الإنفاق العام:
96	القاعدة الأولى : تحقيق أكبر قدر من المنفعة:
96	القاعدة الثانية : ترشيد الأنفاق العام :

100	بنود الإنفاق:
101	الإنفاق العام و أثر التضخم:
103	الإنفاق على الحقوق الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية:
103	الحق في التعليم:
107	الحق في الصحة:
110	الحق في السكن:
113	السكان و قوة العمل:

